

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس



كلية الحقوق بودواو
قسم القانون العام

التقاضي الالكتروني في التشريع الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون
تخصص: قانون عام

اعداد الطلبة:

مرشيشي محمد.

مرداس محمد هشام.

إشراف الأستاذة:
الدكتورة سدرة وسيلة.


لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------|-----------------|---------------------|--------------|
| عميش وهبية | أستاذة محاضرة أ | أمحمد بوقرة بومرداس | رئيسا |
| سدرة وسيلة | أستاذة محاضرة أ | أمحمد بوقرة بومرداس | مشرفا ومقررا |
| زوبة سميرة | أستاذة محاضرة أ | أمحمد بوقرة بومرداس | ممتحنا |

السنة الجامعية:

2023/2022.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



The image displays the Basmala in a stylized, bold black calligraphic font. The text is written from right to left. Five vertical arrows point upwards from the top of the letters, indicating the direction of the pen strokes. Small numbers (1, 2, 3, 4, 5, 6) are placed near the arrows to denote the sequence of strokes for each letter. The calligraphy is highly decorative, with thick, black lines and elegant curves.

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" ولا تقولن لشيئٍ إني فاعل ذلك غداً. إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت وقل عسى أن يهدين

ربي لأقرب من هذا رشداً "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فالشكر لله وحده جل جلاله.

الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين شفيع الأمة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

" كن عالماً.. فإن لم تستطع فكن متعلماً.. فإن لم تستطع فأحب العلماء.. فإن لم تستطع

فلا تبغضهم "

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في مساعدتنا من قريب ومن بعيد.

والشكر الكبير الى الاستاذة القديرة المشرفة على البحث " الدكتورة سدره وسيلة " لما قدمته من جهد

ونصح وتوجيهات طيبة انجاز هذا البحث.

الاهداء

أهدي جهدي وتعبني إلى:

روح " أبي الغالي " .. رحمة الله عليك, الذي لطالما تمنى لي النجاح و الوصول الى أعلى المراتب لك كل الشكر و التقدير .

الى رمز الحب و العطاء إلى " أمي الغالية " التي لها الفضل الكبير في اكمال المسيرة الدراسية بعد جهد طويل شكرا و لكي كل التقدير .

الى اخوتي و اخواتي . سندي في الحياة .

الى كل الزملاء الذين اتمنى لهم النجاح و التوفيق في حياتهم المهنية... بالخصوص الفوج 03

الى كل الأصدقاء والمقربين تحية خاصة و خاصة رفيق الدرب " زينو " .

« Groupe Ferr... Mes Frères »

محمد

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي الى :

من سهرت الليالي لأجل راحتى الشمعة التي أنارت دربي ، وضعت الجنة تحت قدميها حبيبة قلبي
أمي الغالية .

إلى سندي في الحياة ، من علمني مكارم الأخلاق ، و من سعى جاهدا لتحقيق أحلامي أبي الغالي.

إلى من استند عليهم وابتسم بمجرد رؤية وجوههم اخوتي الاعزاء .

إلى من وقفت معنا وساندتنا وشجعتنا حتى اخر لحظة استاذتنا الفاضلة التي اشرفت علينا ، الى

كل الاساتذة و الدكاترة بكلية الحقوق و العلوم السياسية ببودواو

و بالاخص قسم القانون العام .

إلى كل أصدقائي و أساتذتي الذين سلخوا معي دروب العلم و المعرفة ... اهدي إليكم هذا الجهد

المتواضع رمزا للعطاء و عرفانا بالجميل .

محمد هشام

مقدمة

لقد شهد العالم في اواخر القرن العشرين ثورة معلوماتية، من تطور تكنولوجي في شتى المجالات، ولقد خص هذا التطور بالأكثر مجال الاعلام والاتصال، وهذا أدى الى وجود طرق جديدة للتعامل والاتصال لها أثر كبير في مختلف المجالات ومن بينها المجال القضائي والذي عرف تغيير في هذه الفترة وهذا ما يدعى بعصرنة قطاع العدالة وتبنى ما يسمى بالنقاضي الالكتروني .

إن من أبرز ما استحدث في عصرنا هذا من الابتكارات الجديدة هو انتشار الوسائل الحديثة التي تخدم البشرية، إذ انها قربت الاماكن وأزالت الحواجز والغت الحدود وهذا يقضي بالتفاعل التام مع هذا التطور، بالاستفادة منه في جميع نواحي الحياة، حتى ان هذه التطورات شملت نظام القضاء، ويعد التطور الحاصل من اهم الابتكارات للنقاضي الالكتروني، إذ يعد النقاضي الالكتروني خطوة هامة في قطاع العدالة الأمر الذي يهدف الى تطوير واصلاح المنظومة القضائية في الجزائر وذلك للنهوض بقطاع العدالة، ويستجيب بصفة أسرع لمتطلبات المتقاضين.

يعتبر النقاضي الالكتروني واحد من نتائج الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الحديث، حيث نجد ان الجزائر قد سعت الى تبني نظام الإدارة الإلكترونية و تعميم استعماله وكذلك تطبيقه في جميع المرافق العمومية ، والتي تشمل القضاء ايضا، حيث ان علامات العصرنة في القضاء الجزائري بدأت تظهر منذ عام 2007 ، عندما أصدر رئيس الجمهورية بيانا في 29 أكتوبر 2007 في يوم افتتاح السنة القضائية 2007-2008 صرح بان " اصلاح العدالة ليس هدفا تسمو اليه الدولة، بل هو عبارة عن مرحلة للنهوض بقضاء عادل، مواكب للتحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية"¹. وهذا لمواكبة التطور الحاصل في العالم إذ يعتبر هذا الأخير ذو اهمية بالغه بالنسبة لاستقراء الأوضاع دون تصادم المصالح وكذا التعايش والحفاظ على الحقوق والحريات وضمان السلم داخل وخارج الوطن. يمثل نظام النقاضي الالكتروني في الجزائر أحد آليات عصرنة قطاع العدالة، التي تنقسم الى ثلاث آليات نظمها المشرع الجزائري الى ثلاث فصول بموجب القانون 03-15 الذي

¹ افتتاح السنة القضائية 2007-2008، وزارة العدل الجزائرية الرابط الالكتروني www.mjustice.dz ، تاريخ الاطلاع

يتعلق بعصرنة العدالة² ، الا انه لم يدخل حيز النفاذ الى غاية عام 2020 وذلك كوسيلة
حتمية اوجبتها جائحة كورونا.

ثم يليه الامر 04-20 المتضمن والمعدل والمتمم لقانون الاجراءات الجزائية³ ، الذي
بواسطته تم تفعيل نظام التقاضي الالكتروني وخاصة تقنية المحادثة المرئية في المحاكمة.
ويليه القانون 13-22 المعدل والمتمم للقانون 09-08 المتضمن قانون الاجراءات المدنية
والادارية⁴، الذي يحدد اجراءات رفع الدعوى الكترونيا بواسطة التقنيات الحديثة، اذ ان الدولة
أخذت بهذه الأنظمة في منظومتها القانونية والقضائية وهذا بما تمتاز به من سرعة في
الفصل في القضايا وكذلك تخفيف العبء على المتقاضين وكذا تحسين جودة العمل
القضائي اذ يعتبر التقاضي الالكتروني نتيجة من نتائج تطور التكنولوجيا وذلك لما يتمتع
به هذا النظام من اهمية بالغة وهذا ما جعل اغلب الدول تتبناه .

ان فكرة تبني الجزائر لنظام التقاضي الالكتروني تمثل اهمية كبيرة، في اختلافه وتميزه
عن التقاضي العادي، خاصة من حيث استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الاجراءات
الجزائية والاجراءات المدنية والإدارية، والتسريع في الفصل في القضايا لتجنب التعقيدات
وتقليص نفقات نقل المتهمين من المؤسسة العقابية الى مقر المحاكمة، وكذا الأهمية التقنية
الحديثة للمحادثة المرئية في ظل النصوص القانونية الصادرة.

ترجع الاسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع، ميلنا الى معرفة التطورات
التكنولوجية الحديثة في المجال القانوني والمجالات الاخرى بطبيعة اننا في عصر
التكنولوجيا، والاهتمام الشخصي بمجال الاجراءات المدنية والادارية هذه من الأسباب
الذاتية، اما الأسباب الموضوعية نجد ان الموضوع حديث وان الجزائر تسعى الى مواكبة
التطور العالمي في المجال القضائي، وظهر ما يعرف بالمحادثة المرئية التي تطبق بوسائل

² قانون 03-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هجري الموافق 01 فيفري 2015 م المتعلق بعصرنة العدالة ،
المادة 01 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 .

³ الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1996 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية . المعدل ب قانون 04-20
المؤرخ في الإثنين 12 محرم عام 1442 هـ الموافق ل 31 أوت 2020 ج .ر . العدد 51 . السنة السابعة و الخمسون .

⁴ القانون 09-08 المؤرخ 25 فيفري 2008 المعدل ب قانون 13-22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق
ل 12 جويلية 2022 المتضمن (ق.إ.م.إ.) . ج /ر / العدد 48 . د/س .

الاتصال الحديثة في المحاكمة، ما يشكله الموضوع من دافع اساسي لتدعيم جهود الباحث العلمي.

تهدف دراستنا لهذا الموضوع في تحديد الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني وإبراز المقومات والأسس التي يقوم عليها من أجل تطبيق هذا النظام الحديث، ومعرفة العقبات والصعوبات والمعوقات التي تواجه تفعيله في المواد المدنية والادارية والإجراءات الجزائية وتسهيل اجراءات التقاضي وتشكيل قفزة كبيرة في المعاملات القضائية من خلال تحويلها من اجراءات ورقية تقليدية الى اجراءات الكترونية والحفاظ على حقوق الاشخاص وتمكينهم من محاكمة عادلة.

اما دراستنا تهدف الى تبيان التكريس القانوني للتقاضي الالكتروني و معرفة اهم التعديلات القانونية في السنوات الاخيرة و مدى تطبيقها .

اقتضت دراستنا لهذا الموضوع اتباع مناهج علمية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في التدقيق الشامل والكافي الى الاجراءات المتخذة في المجال القضائي، كما استعنا على المنهج التحليلي الذي اقتضى منا تحليل ومناقشة القوانين الصادرة التي تخص مجال دراستنا.

فمن خلال ما سبق ذكره سنتطرق الى طرح الاشكالية التالية :

كيف حدد المشرع الجزائري الأحكام الخاصة بنظام التقاضي الالكتروني؟

ومنه تطرقنا الى تقسيم الموضوع لفصلين أساسيين بعد المقدمة تمثلا في:

- الفصل الأول المتعلق بالتكريس القانوني للتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري.
- الفصل الثاني المتعلق بضوابط التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري.

الفصل الاول: الإطار القانوني
للتقاضي الالكتروني

الفصل الأول: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني

في ظل الانتشار الهائل للتكنولوجيا في العالم وما رافقها من ثورة معلوماتية كبيرة ظهرت عدة اشكال وطرق للتعامل بين الافراد ، حيث انه في الآونة الأخيرة من لقرن الواحد و العشرين شاهد العالم انتشار كبيرا للاستعمال التقني للوسائل الحديثة ، مما ادى الى استعمالها في شتى المجالات وكافة المعاملات سواء بين الافراد او بين الشركات التجارية وحتى المؤسسات الحكومية ، ولعله من ابرز سميات هذه التقنيات الحديثة انها فتحت افاقا كبيرة امام المجتمع ، حيث انه اصبحت معاملة الافراد فيما بينهم بحرية و بدون اعطاء اهمية كبيرة للحدود و لبعده المسافات بينهم. ومع كل هذا التطور الذي شمل معظم المجالات الاقتصادية وعقود الصفقات و ابرام العقود الإلكترونية، الا ان مرفق القضاء لم يشهد تقدما واضحا فكان من الضروري ايضا مواكبة التكنولوجيا في مجال القضاء ومنه انشئ بما يعرف بالتقاضي الإلكتروني .

ان هذا المصطلح حديث النشأة و يعتبر هو بحد ذاته نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل حيث انه فرض على المرافق العمومية و هياكل الدولة استحداث منظومتها، و استخدام تقنيات حديثة، بغرض تقديم الخدمات المتعددة للمواطن وتحسبا من الزيادات و الحاجيات التي تخدمه، الامر الذي طرق على المجال القضائي ايضا، حيث ساهمت الوسائل التقنية الحديثة و وسائل الاتصال المتطورة و الرقمنة بواسطة الاجهزة الإلكترونية ، على تحقيق تغيير جذري في اجراءات المحاكم بشكل عام واستطاعت تحويل المحاكم من محاكم تقليدية الى محاكم الكترونية .

ومن هنا تهدف دراستنا الى تبيان كيفية تفعيل النظام الجديد نظام التقاضي الإلكتروني والعمل به. وانطلاقا من هذا قد خصصنا هذا الفصل لمعرفة التكريس القانوني للتقاضي الإلكتروني وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين المبحث الاول

سيتم التطرق فيه الى اعطاء تعريف التقاضي الالكتروني مع نشأته وفي المبحث الثاني تطرقنا الى متطلبات التقاضي الالكتروني ومعوقاته.

المبحث الاول: مفهوم التقاضي
الالكتروني

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني.

التقاضي الإلكتروني، آلية حديثة متطورة حيث يتمحور حول رفع دعوى قضائية بوسائل اتصال وتقنيات حديثة حيث يهدف الى حفظ البيانات وتخزينها على موقع المحكمة الإلكتروني على شبكة الانترنت ليطلع عليها المتقاضون او المحامون وكذلك استخراج الوثائق الإدارية دون اللجوء الى المحكمة. يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعه من المزايا التي تميزه عن التقاضي التقليدي او " التقاضي العادي " ومن اهم هذه المزايا سرعة الاتصال واتخاذ الاجراءات القضائية وما ينتج عنها من توفير للوقت والمصاريف .
ومنه لمعرفة ماهية التقاضي الإلكتروني او المقصود بالتقاضي الإلكتروني و استبيان اساسه القانوني، تطرقنا الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين " المطلب الاول " المقصود بالتقاضي الإلكتروني " المطلب الثاني " الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر.

المطلب الاول: تعريف التقاضي الإلكتروني

لقد قام المشرع الجزائري من خلال القانون "15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال مواده من المادة 01 الى المادة 19.. بإعطاء اهم الاهداف التي جعلت قطاع العدالة ينظم ويفعل نظام التقاضي الإلكتروني، حيث نصت المادة الاولى من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة على:

" يهدف هذا القانون الى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال ⁵:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحركات الفضائية بطريقه الكترونية
- استخدام تقنيه المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية".

حيث أن المشرع الجزائري لم يقم بإعطاء تعريف دقيق وشامل لهذا المصطلح الجديد مصطلح التقاضي الإلكتروني ففي سبيل تحديد مفهوم هذا النظام الجديد والمصطلح الحديث سنتطرق الى تفريع هذا المطلب الى فرعين " الفرع الاول " مفهوم التقاضي الإلكتروني " الفرع الثاني " نشأة التقاضي الإلكتروني.

⁵ قانون 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هجري الموافق 01 فيفري 2015 م المتعلق بعصرنة العدالة ، المادة 01 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 صفحة 4 .

الفرع الأول: المقصود بالتقاضي الالكتروني.

هو آلية حديثة متطورة، حيث من خلاله تتم اجراءات التقاضي الكترونيا، فقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح، لذا عملنا على ان نقدم في هذا الفرع تعريف التقاضي الالكتروني من الجانب اللغوي، والتعريف الفقهي، والتعريف التشريعي .

اولا: التعريف اللغوي:

قد ورد ذكر هذا المصطلح في القران الكريم ما يثبت اصالته وامتداد جذوره، لقوله تعالى في الآية 117 من سورة البقرة « وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا، » وقوله ايضا في سورة الإسراء الآية 23 « بديع السماوات والارض وإذا قضى امرأ فانما يقول له كن فيكون⁶.... من اجل اعطاء التعريف الشامل لمصطلح التقاضي الالكتروني يجب علينا تعريف الكلمات المفتاحية التي تتكون من " التقاضي «، «الإلكتروني» فقد تضمنت القواميس ومعاجم اللغة العربية تعريفات متعددة، فالقضاء (تعبير لاتيني له في القانون الروماني معاني متعددة، قضاء سلطة احقاق العدالة عمل احقاقها، سلطان، صلاحية اختصاص. يستخدمه الفقه تقليديا بخلاف السلطة الأمرة للدلالة على مهمة النطق بالحق⁷ ...)

اما مصطلح التقاضي فهو مشتق من مصطلح القضاء ومن الفعل قضى يقضي، فهو قاض ويقال تقاضى المتخاصمان الى القاضي بمعنى تحاكما وترافعا إليه. اما فيما يخص المصطلح الثاني الالكتروني: إلكتروني أي منسوب يعني منسوب الى الإلكتروني بدأ ينتشر العقل الإلكتروني في كل المكاتب مثال ذلك آلة الحاسوب تعتمد على مادة الالكترون لإجراء أدق العمليات الحسابية وبأسرع وقت ممكن، علم الالكترونيات علم يهتم بتكيب الالكترونيات واستخدامها وتناوله⁸ .

⁶ القرآن الكريم ، الآية 117 من سورة البقرة . الآية 23 من سورة الإسراء .

⁷ جبرار كورنو معجم المصطلحات القانونية . ترجمة منصور القاضي د.ط . ص 1287 .

⁸ الموقع الالكتروني البراق القاموس انجليزي عربي تاريخ التصفح 24 / 05 / 2023 . ساعة التصفح 10:00

صباحا . الموقع الالكتروني <https://www.alburaq.net/about.asp>

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

أ- التعريف القانوني.

لقد تبنت العديد من الدول العربية نظام التقاضي عن بعد، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، أقرت في قانونها الاتحادي رقم 05 المعدل في 2017، بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، حيث نص هذا القانون " على انه يحق للجهات المختصة استخدام تقنيات الاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية بحضور المتهم والمجني عليه والشهود والمحامين والخبراء والمترجمين والمدعين المدنيين وغيرهم من الاطراف المسؤولة عن الحقوق المدنية «⁹.

اما بالنسبة الى الجزائر فقد اعتبرت وزارة العدل لقانون 15- 03 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة نفلة نوعية، والتفاتة حقيقية للاهتمام بهذا النظام من ناحية تنظيمه وكما سبق ذكره أن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا خاصا بالتقاضي الالكتروني وانما بواسطة هذا القانون أبرز اهم اهدافه مشيرا اليه بمصطلح المحادثة المرئية وهذا ما نص عليه

القانون في الفصل الرابع (استعمال المحادثة المرئية من بعد اثناء الاجراءات القضائية) القسم الاول المادة 14 المتعلقة بشروط الاستعمال والقسم الثاني للمادة 15 و 16 المتعلقة بالاجراءات¹⁰ .

ب-التعريف الفقهي

يعد مصطلح التقاضي الالكتروني من المصطلحات الحديثة كما سبق ذكره حيث انه لم يظهر الا منذ سنوات قليلة فقد تعددت التعريفات الفقهية لهذا المصطلح الحديث ، مصطلح التقاضي الإلكتروني وإن كانت كلها تدور حول فكرة واحدة فننظر في تعريف الاستاذ خالد ممدوح ابراهيم حيث عرف التقاضي الالكتروني على انه "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا الى المحكمة عبر البريد الالكتروني"... حيث يتم فحص هذه المستندات

⁹ البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 05 لسنة 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية . تاريخ التصفح 25/05/2023 ، ساعة التصفح 00:00 منتصف الليل . الرابط الإلكتروني <https://u.ae/#/> .

¹⁰ المواد 14,15,16, من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة .

بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأن القبول او الرفض وارسال اشعار الى المتقاضى ليفيد علما بما تم بشأن هذه المستندات ، او الحكم الصادر في القضية المرفوعة¹¹ ومن جهة اخرى يرى الاستاذ اسعد فاضل منديل الجياشي ان التقاضي الالكتروني " يعتبر سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروف امامها من خلال شبكه الربط الدولية الانترنت وبالاتماد على انظمه الكترونيه واليه تقنيه فائقة الحداثة بهدف سرعه الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين¹² .

وقد عرفه جانب من الفقه ايضا على أنه " الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية ... من خلال اجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية قانونية لتلك الإجراءات حيث أنها تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية¹³ .

فمن خلال هذه التعاريف السابق ذكرها أستطيع القول ان التقاضي الالكتروني نظام حديث ومتجدد، يعمل على مواكبة العصرنة الحديثة في المجال القانوني، يقوم على مبادئ وقيم القضاء العادي المشرعة قانونا بأساليب مختلفة، عن طريق استعمال التقنيات المتطورة من اجهزة الحاسوب الى وسائل الاتصال الحديثة، حيث انه ادخل تغييرا جذريا في المرفق القضائي وحوله من التقليدي الى الالكتروني وما غيره من اجراءات قضائية والسرعة التي يوفرها في تنفيذها.

الفرع الثاني: نشأة التقاضي الالكتروني

تعود نشأة التقاضي الإلكتروني الى اوائل القرن الحادي والعشرين وقد تم استخدامه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية كاليفورنيا. بعد استخدامها الكثير والمتطور للإنترنت حيث استطاعت ان تطور ايضا في مجال التقاضي الإلكتروني داخل المحاكم

¹¹ خالد ممدوح ابراهيم التقاضي الالكتروني الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم (د.م) الطبعة الاولى دار النشر دار الفكر الجامعي ، 30 شارع سوتير. الاسكندرية مصر. سنة النشر 2008 ، ص12 .

¹² زعزوعة نجاه التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة اطروحة مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه تخصص قانون قضائي . جامعه تلمسان ابي بكر بلقايد كليه الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2021-2022 . ص 23 .

¹³ ترجمان نسيمه، (آليه التقاضي الإلكتروني في البيئه الرقمية) ، مجلة الدراسات القانونية مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة و العولمة ، جامعة يحيى فارس بالمدينة الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، 15/06/2019 . ص123 .

بواسطة تطوير بعض الأنظمة الإلكترونية البسيطة لتبادل المستندات والمعلومات القانونية.¹⁴

أما الصين فقد أنشأت ولأول مرة محكمة إلكترونية في مدينة زيبيو، حيث أنها تعتمد على البرامج المتطورة في الحاسوب الذي يقوم بحفظ البيانات والقوانين والوثائق اللازمة، حيث أن المحاكمة تسير على النحو التالي: يقوم كل من المتخاصمان المدعي والمدعى عليه، بتوكيل المحامي المختص ويقومان بإعداد وثائقيهما والبيانات اللازمة وادماجها في قرص مدمج كل على حدى. ومن ثم تدخل هذه البيانات الى البرنامج الحاسوبي للمحكمة الإلكترونية حيث يتم الفصل في الدعوى.¹⁵

بلجيكا

أجاز القانون البلجيكي الإعلان الإلكتروني وهو اهم وسائل التقاضي الإلكتروني و ان كان اشترط لذلك قبول الخصم و ايداعه لعنوانه الإلكتروني في إدارة المحكمة و نظم انشاء و صلاحية و تخزين العناوين القضائية الإلكترونية كما يلاحظ أن الإعلان عبر العنوان القضائي الإلكتروني يتم بإشراف المحضرين، و انه لضمان ارسال الوثائق القضائية بالرسالة الإلكترونية، حيث يجب على المرسل اخطار المحضر بانه ارسل الوثيقة القضائية الى المرسل اليه، و هذه لضمان دقة الإعلان الإلكتروني و سلامته .¹⁶

في الدول العربية:

اما في البلدان العربية فمزال التقاضي الإلكتروني في بدايته لوجود عدة صعوبات تقنية، تجعل تفعيل هذا النظام صعب، ومن اهمها نقص الوعي التكنولوجي نسبة الى العالم المتقدم. من أهم الدول العربية التي قامت بتفعيل هذا النظام الحديث.

¹⁴ محمد محفوظ عبد القادر (التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة) . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران ، 02 ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 12 العدد 03-2021 ص 978 .

¹⁵ حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني و المحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية و كفرع من فروع القانون بين النظرية و التطبيق ، دم. ، دار الثقافة للنشر و التوزيع .

¹⁶ ترجمان نسيم، مرجع سابق، ص133 .

في مصر

سعى المشرع لمصري الى تفعيل إجراءات التقاضي الإلكتروني مباشرة فور وضعه البنية التحتية له، فكانت بدايته في 1997/01/01، حيث اخذت المحاكم الإلكترونية الابتدائية و محكمة الاستئناف حيز التنفيذ و بالضبط محكمة الاستئناف شمال القاهرة، و منها عممت على كل المحاكم الابتدائية و الاستئنافية استعمال التكنولوجيا الحديثة.¹⁷

المملكة العربية السعودية:

حيث تقوم وفق آلية المحكمة الإلكترونية، تعمل هذه المحكمة على استقبال الادعاءات إلكترونياً ثم تتابع سير الإجراءات في المحكمة إلكترونياً يعني عن طريق جهاز الحاسوب، واستعملت لأول مرة في محكمة جدة، وبعدها عممت على كل محاكم المملكة¹⁸.

اما في المغرب:

فقد أنشئت وزارة العدل المغربية موقعا إلكترونياً يمكن من خلاله الولوج الى التنظيم القضائي في المغرب، كما يمكن بواسطة هذا الموقع، تقديم الشكاوى من قبل المواطنين من دون العناء الى الانتقال الى وزارة العدل، حيث تتم هذه الاجراءات كالآتي:
أولاً: يقوم المواطن بتقديم الشكاوى بتسجيل معلوماته الشخصية بصورته الشخصية وتكون الزاميه ويتم وبتبعتها بموضوع الشكاوى ويستطيع ارفاقها بوثائق او معلومات اضافية.
ثانياً: يتم تأكيد الشكاوى ويتم تبليغ المشتكي عبر بريده الإلكتروني المسجل به واعلامه برقم الشكاوى والرقم السري الخاص به حتى يستطيع معاينه الاجراءات المتخذة بخصوص شكواه¹⁹.

في الجزائر:

في إطار عصرنة أساليب تسيير القضاء التي انتهجتها وزارة العدل بهدف التسهيل على المحامين والقضات والمتقاضين وتحسين نوعية العدالة تم استحداث مشروع جديد على

¹⁷ زعزوعة نجاة، مرجع سابق، ص115

¹⁸ عبد القادر محفوظ . سويقي حوريه ، (انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة) ، المجلة المصرية

للدراستات القانونية والاقتصادية ، دار المنظومة ، المجلد/ العدد ع3 ، جانفي 2015 ، ص 144.

¹⁹ عبد القادر محفوظ . سويقي حوريه ، (انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة) . مرجع سابق ص145

مستوى المجالس القضائية، انشاء ارضية رقمية مستحدثة بالتقنيات الجديدة والحديثة، وهي عبارة عن آلية من آليات التقاضي الإلكتروني²⁰ ، والانتقال الى مرحلة ذات نوعية تمكن مستعملها وبالأخص المحامين من التبادل دون عناء التنقل الى الجلسات وذلك وفقا لأحكام القانون 13-22 المعدل والمتمم ل (ق.إ.م.إ.)²¹.. ونجد أن القانون 03-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة أشار الى وجوب اتباع التقاضي الإلكتروني في مواده " 16.15.14 .»

حيث نصت المادة 14 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة " إذا استدعى بعد المسافة او تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الاطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية ووفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل... " والمادة 15 من نفس القانون نصت على " يمكن للقاضي أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب او سماع شخص وفي اجراء مواجهات بين عدة اشخاص... " والمادة 16 من نفس القانون " يتم الاستجواب او السماع او المواجهة باستعمال الية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الاقرب من مكان اقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته بحضور وكيل الجمهورية المختص اقليميا وأمين بالضبط... " والقانون 04-20 المؤرخ في 30 أوت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1996 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية. وفقا لمضمون المادة 441 مكرر التي نصت على " يمكن الجهات القضائية لمقتضي لمقتضيات حسن سير العدالة او الحفاظ على الامن او الصحة العمومية او اثناء الكوارث الطبيعية او لدواعي

²⁰ مباركة يوسف ، عكوش حنان. التقاضي الإلكتروني في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة عمار ثلجي الأغواط . المجلد 15 العدد 01 ، 2022 ص 543-556 .

²¹ قانون 09-08 المؤرخ في 25-02-2008 المعدل ب قانون 13-22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 12 جويلية 2022 و المتضمن (ق.إ.م.إ) . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 48. ص 3.

احترام مبدأ الأجل المعقولة استعمال تقنيه المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون...²²». والانتقال الى مرحلة ذات نوعية تمكن مستعملها وبالأخص المحامين من التبادل دون عناء التنقل الى الجلسات وذلك وفقا لأحكام القانون 13-22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية²³..

وفي ظل هذا التطور الذي تسعى الجزائر الى مواكبته. ترأس رئيس المجلس الشعبي الوطني مجلس يوم الثلاثاء 2022/03/29 ، كان مفاده التصويت على اربعة قوانين هي، مشروع قانون ينظم السلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته و تشكيلته و صلاحياته ، مشروع القانون المتضمن التقسيم القضائي ، مشروع القانون المعدل و المتمم للأمر رقم 59-75 المتضمن القانون التجاري، مشروع قانون يحدد طرق انتخاب اعضاء المجلس الاعلى للقضاء و قواعد تنظيمه و عمله، حيث ثمنت اللجنة في تقريرها على الاجراءات و التدابير التي اتخذها رئيس الجمهورية لعصرنة العدالة ، و جعلها في متناول المواطنين و لتكريس استقلالية القضاء كسلطة دستورية و توفير جميع الضمانات

²² الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1996 المعدل ب قانون 20-04 المؤرخ في 31/08/2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية . ج ر . العدد 51 . السنة السابعة و الخمسون ص 9 .
²³ القانون 08-09 المعدل ب القانون 13-22 المتضمن (ق.إ.م.إ) ص 3.

لتمكينها من اداء مهامها كمرفق عام في خدمة المواطن²⁴. حيث اضاف الوزير الاول في بيانه يوم الاثنين 03 اكتوبر 2022 ان الحكومة حرصت على استتمام جهود عصرنة العدالة وتعزيز استقلاليتها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة ولا سيما من اصدار القانون العضوي رقم 12-22 ماضي في 27 جوان 2022 المتعلق بالمجلس الاعلى للقضاء²⁵. كما حرصت على اداء الادارة العمومية وتحسينه وتسهيل الاجراءات الادارية وتبسيطها وتكثيف عمليات الرقمنة²⁶.

المطلب الثاني: التكريس القانوني للتقاضي الإلكتروني

يختلف الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني من دولة إلى أخرى، حيث تعد السلطة القضائية داخل الدولة المتولية الوظيفة القضائية بواسطة اجهزتها، فعند تبني الدولة لنظام التقاضي الإلكتروني، يجب أن يكون هناك تشريع قانوني ينظم ويحدد الإطار المفاهيمي لتطبيقه وشروط التعاملات القانونية، حيث يتطلب التقاضي الإلكتروني وجود قوانين وأنظمة تنظم الإجراءات اللازمة للعمليات القانونية.

ومن هذا قد فرعنا هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول "الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني" ... الفرع الثاني " التشريع الداخلي للتقاضي الإلكتروني " .

الفرع الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية :

نجد ان موضوع التقاضي الالكتروني له اساس قانوني في التشريع الدولي عن طريق الاتفاقية والمعاهدات والمؤتمرات الدولية، وليس فقط اساس قانوني وطني، ومن هذا سنتناول اهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتقاضي الالكتروني.

²⁴ ابراهيم بوغالي رئيس (م.ش.و).(للتصويت على اربعة مشاريع قوانين بالأغلبية) جلسة عامة في المجلس الشعبي الوطني ، يوم 29 مارس 2022 تاريخ التصفح 29/05/2023 على الساعة 00,50 الرابط الالكتروني [/https://www.apn.dz](https://www.apn.dz)

²⁵ قانون عضوي رقم 12-22 ماضي في 27 يونيو 2022 وزارة العدل الجريدة الرسمية عدد 44 مؤرخة في 27 يونيو 2022، الصفحة 7، يحدد طرق انتخاب اعضاء المجلس الاعلى للقضاء وقواعد

²⁶ أيمن بن عبد الرحمن الوزير الأول . (بيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب المجلس الشعب الوطني) جلسة عامة في (م.ش.و) يوم 03/10/2022 . تاريخ التصفح 29/05/2023 ساعة التصفح 01,00 [/https://www.apn.dz](https://www.apn.dz) مرجع سابق.

اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الوطنية لسنة 2000 المادة 18 من هذه الاتفاقية على المساعدة القانونية المتبادلة حيث جاء في نص الفقرة رقم 18 من هذه المادة انه عندما يتعين سماع اقوال شخص موجود في اقليم دولة طرف بصفة شاهد او خبير امام السلطات القضائية لدولة طرف اخرى ، و يكون ذلك ممكنا ومتقنا مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي يجوز ، لدولة الطرف الاولى ان تسمح بناء على طلب الدولة الاخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو اذا لم يكن ممكنا مستصوب مثول الشخص المعني بنفسه في اقليم دولة الطرف الطالبة²⁷. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الجزائر هذا الذي نصه المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 2002/02/05 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.²⁸

مؤتمر الامم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية : انعقد هذا المؤتمر في الدوحة قطر خلال الفترة ما بين 12 الى 19 أبريل 2015 بغاية المساهمة في صياغة جدول اعمال الامم المتحدة ومعاييرها بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية وقد اقتضى هذا المؤتمر استخدام اشكال جديده من التكنولوجيا بما في ذلك المنصات الإلكترونية حسب الاقتضاء من اجل تعزيز قدرات تلك الدول الاعضاء على تبادل المعلومات على نحو مؤمن من الاختراقات الإلكترونية والضمان اوصول المعلومات والبيانات بسلاسة واتقان دون اية عقبات قد تحدث لمكافحة الجرائم لا للحدود الوطنية و الفساد المتشفي في العال²⁹ .

²⁷ الفقرة 18 من المادة 18 من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية . المؤرخة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة 55 المؤرخ في 15 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 2000 .

²⁸ المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل 05 فيفري 2002 الممضي عن وزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 اكتوبر 2002، عدد 71 ص، 11 .

²⁹ بن ناصر هشام عمي محمد امين المحاكمة المرئية عن بعد في ظل القانون 20 04 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية ام البواقي ص16 .

وقد صادقت الجزائر على هذا المؤتمر بعد الانضمام له وهذا ما نصته الفقرة 13 من القسم الثاني النظر في المقترحات من مؤتمر الامم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية³⁰. الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المصادق عليها من قبل الجزائر من خلال لمرسوم الرئاسي رقم 14-251 الممضي في 08 سبتمبر 2014 عن وزارة الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية عدد 56 مؤرخة في 25 سبتمبر 2014، الصفحة 4، المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية³¹.

تهدف هذه الاتفاقية بين الدول الاعضاء الى تعزيز التعاون العربي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وقد نصت في المادة 36 من هذه الاتفاقية على حماية الشهود والخبراء والضحايا عبر وسائل وتقنيات حديثة التي وضحتها في الفقرة اثنين من هذه المادة وتتص على اتاحة الادلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشهود والخبراء والضحايا ويجوز استخدام تقنيه الحديثة في هذا المجال³².

الفرع الثاني: التشريع الداخلي

نجد ان القانون 03-15 المؤرخ في اول فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة قد بين على كيفية إنشاء منظومة معلوماتية وسيرها لوزارة العدل والاشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية بالتصديق والتوقيع الإلكتروني ونجد انه استحدث وسيلة للتقاضي عن بعد المسماة بالمحادثة المرئية.

اولا: انشاء منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل:

المادتين 01, 02. القانون 03-15, حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على الهدف من تشريعه. و المادة 2 " تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية لنظام القضاء

³⁰ تقرير مؤتمر الامم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية ، المنعقد في الدوحة عاصمة قطر الفترة 19-12 افريل 2015 . الدورة 71 . البند 106 من جدول الأعمال .

³¹ مرسوم رئاسي رقم 14-251 الممضي في 08 سبتمبر 2014 ، المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. الجريدة الرسمية عدد 56، 2014، ص 4.

³² الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية . مصادق عليها من قبل الجمهورية الجزائرية، جامعة الدول العربية الامانة العامة . الجريدة الرسمية العدد 47 . في 20/11/2014.

العادي والنظام القضائي الاداري ومحكمة التنازع"³³, فمن خلالها نجد ان هذا القانون ارتكز اولا على انشاء منظومة معلوماتية لوزارة العدل وتكون تابعة لها بصفة مباشرة باعتبارها الإدارة المشرفة على قطاع القضاء مع تمكينها من ضمانات الاستقلالية عملا بنصوص القانون الدستوري والنصوص القانونية التنظيمية ، و تعمل على تكوين ملفات الكترونية في مختلف الوثائق والمستندات القانونية القضائية ومن بعد ذلك يمكن اعتماد آليتي ارسال البيانات والوثائق الإلكترونية وصولا الى المحادثة المرئية في المحاكم الإلكترونية³⁴ . حيث يقصد بالمحكمة الإلكترونية استخدام النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة محل الاليات التقليدية التي اعتاد الخصوم القيام بها لتحريك الدعوى القضائية³⁵ بواسطة الادوات والتقنيات المستحدثة والمستعملة في المجال القانوني الانترنت.

ثانيا: التصديق الالكتروني:

الذي نص عليه القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة في مواده (4. 5. 6. 7. 8) وهو وسيلة اثبات تثبت صلة الشخص بتصرف معين ونسبته اليه ، بأخذ اشكال عدة منها الحروف والارقام او رموز او اشارات تدرج في شكل الكتروني وفقا لشروط يحددها القانون و لإلزامية المحافظة على استقلالية التوقيع الالكتروني وامانته شرعت وزارة العدل ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص الموقع والإثبات والتحقيق في المعطيات عن طريق الشهادة وهذا ما ادرج في نص المادتين 07/06 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة نص المادة 06 " يتم اثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الالكتروني وصاحب التوقيع عن طريق شهادة الكترونية موصوفة تصدرها وزارة العدل " المادة 07 " تضمن وزارة العدل التصديق على التوقيع الالكتروني بواسطة ترتيب إلكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل اليه وتاريخ صلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها ..."³⁶ .

³³ المادة 2 من القانون 03-15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنة العدالة .

³⁴ نعيبي عبد المنعم . الإدارة الإلكترونية لإجراءات التقاضي في زمن كورونا المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري الجامعة الخليجية المجلد 4 العدد 1 جانفي 2022 ، ص4

³⁵ احمد رشا علي الدين (المحاكم الإلكترونية الى أين) مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق . جامعة المنصورة . العدد 78 . ديسمبر ص29 .

³⁶ المواد 06 . 07 من القانون 03-15 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنة العدالة .

إضافة الى الامر رقم 20-04 المؤرخ في 30 اوت 2020 يعدل ويتمم الامر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية حيث نصت المادة 441 مكرر الفقرة الأولى " يمكن للجهات القضائية بمقتضيات حسن سير العدالة او الحفاظ على الامن او الصحة او اثناء الكوارث الطبيعية او لدواعي احترام مبدأ الآجال المع قوله استعمال تقنيه المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات القضائية مع احترام الحقوق وقواعد المنصوص عليها في هذا القانون³⁷ .

ثالثا: المحادثة المرئية

نص المشرع الجزائري في القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة على ضروريات استخدام تقنية المحادثة المرئية في الاجراءات القضائية مبينا شروط استعمالها، حيث نصت المادة 14 من هذا القانون على " إذا استدعى بعد المسافة او تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب سماع الاطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية ووفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل:

- يجب ان تضمن الوسيلة المستعملة سرية للأرسال امانته يتم تسجيل التصريحات على دعامة.
- تضمن سلامتها وترفق بالملف الاجراءات.
- تدون تصريحات كامله وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وامين بالضبط " ³⁸.

في ظل تقشي وباء كورونا عام 2020، استعملت هذه التقنية الحديثة وقد كان الوباء المنتشر سببا في التعريف الاكثر بهذه التقنية واستعمالها، فقد عقدت من قبل محاكمة مرئية بتاريخ

³⁷ المادة 441 مكرر الفقرة الأولى من الامر رقم 20-04 المؤرخ في 30 اوت 2020 يعدل ويتمم الامر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية

³⁸ المادة 14 من القانون 15-03 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنة العدالة .

07 اكتوبر 2015 بمحكمة القليعة, ولاية تيبازة, الجزائر³⁹ ، اما اول محاكمة مرئية دولية عقدتها الجزائر, كان مفادها سماع شاهد فرنسي, فكان ربط مباشر بين بمجلس قضاء المسيلة, و الجهات القضائية الفرنسية, و عقدت بتاريخ 11 جويلية 2016⁴⁰ .

³⁹ محاكمة مرئية صادرة من محكمة القليعة, ولاية تيبازة, منعقدة بتاريخ 2015/10/07

⁴⁰ المرجع نفسه, تقرير بسماع شاهد فرنسي بأول محاكمة دولية عن بعد في تاريخ العدالة الجزائرية, صادر عن المجلس

القضائي بمسيلة, اطلع عليه بتاريخ 04/04/2023 الساعة 11:55.

المبحث الثاني: متطلبات التقاضي
الإلكتروني والمعوقات التي تعرقل تطبيقه

المبحث الثاني: متطلبات التقاضي الإلكتروني والمعوقات التي تعرقل تطبيقه.

يشهد المجال القانوني تحولا كبيرا نحو استخدام التقنية الحديثة في تسيير الاعمال القضائية وذلك من خلال التحول من النظام الكلاسيكي التقليدي للتقاضي الذي يحتم على الفرد الذهاب الى المحاكم من اجل القيام بإجراءات تقاضي الى نظام التقاضي الإلكتروني الذي يكون عن بعد والذي يقوم باستخدام تقنيات تواصل العصرية الانترنت والبريد الإلكتروني والتطبيقات والمنصات الرقمية الأخرى لتبادل المعلومات والوثائق والحكم والقرارات القانونية. حيث تباينت الآراء الفقهية بين معارضين ومؤيدين لنظام التقاضي الإلكتروني فالجانب الأول يرى انه لا بد من التوقف وعدم الاكمال حفاظا على عدم تخطي بعض الركائز الأساسية لنظام التقاضي حيث ان التقاضي الإلكتروني حسب رأيهم يؤثر بصورة مباشرة على ضمانات المحكمة الأدلة ومن جهة أخرى يلغى روح القانون لكن اغلبية الفقه يؤيد فكرة التقاضي عن بعد فيرى المؤيدون بان العالم يشهد ثروه علميه تقنية فاقد كل التصورات وخاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات الاختراعات الماسة بأجهزة الحاسب في تطوير مستمر مما استدعى الامر تطور عمل الأجهزة القضائية⁴¹. كما ان التقاضي الإلكتروني لا بد لقيامه من توفر متطلبات كما توجد معوقات تعرقل نجاحه في بعض الاحيان حيث سنتطرق نحن في مبحثنا هذا الى دراسة كل من متطلبات التقاضي الإلكتروني ومعوقاته حيث قسمنا هذا المبحث الى مطلبين سنتناول في المطلب الأول متطلبات التقاضي الإلكتروني اما في المطلب الثاني فسنذكر اهم المعوقات التقاضي الإلكتروني.

⁴¹ زعزوعة نجاه .مرجع سابق ص40 .

المطلب الاول: متطلبات التقاضي الالكتروني

يقوم التقاضي الالكتروني على مجموعة من الركائز والمقومات تجعل منه يختلف عن التقاضي العادي حيث ان الهدف من اعتماده هو عصنة قطاع العدالة وتحسينه وتوفير كل وسائل والامكانيات من اجل اللجوء اليه بكل سهولة وسرعة ممكنة من دون الذهاب الى المحاكم والخوض في الزحام من اجل رفع الدعوى حيث يمكن لأطراف النزاع ارسال الاوراق الخاصة بالدعوى من المنزل ولكن اللجوء الى التقاضي عن بعد لابد من توفير متطلبات لا يمكن الاستغناء عنها حيث تعتبر هي اساس قيامه وهذه المتطلبات تتمثل فيما منها ماديه وما هي قانونية والتي سبق الإشارة إليها سبق الإشارة إليها في المطلب الذي يحمل عنوان الأساس القانوني للتقاضي الالكتروني في المبحث الأول من الفصل الأول و ايضا بشرية سنتطرق إليها على شكل فروع في مطلبنا الحالي.

الفرع الاول: المتطلبات البشرية.

يجب وجود ثلاث مقومات بشرية من اجل تفعيل اجراءات التقاضي عن بعد من خلال الهيئة القضائية وتتمثل فيما يلي

أ. قضاة مختصون في مجال القضاء الالكتروني ويسمون بقضاة المعلوماتية يعينون من القضاة المتخصصين ويباشرون المهام المكفون بها بالنظر الى مواقعهم في المحاكم الالكترونية والتي يكون بها موقع الكتروني في شبكه الانترنت في إطار نظام قضائي يسمى النظام المعلوماتية القضائية.⁴²

وتكون مهام هؤلاء القضاة في تطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني وذلك من خلال تدوينها وتسجيلها بحفظها في ملف الدعوى الالكترونية وللعلم ولتحقق هذا عن طريق دورات مكثفة في علوم الحاسوب وبرامج المواقع الالكترونية يجب ان يكونوا ذات قدرة متمكنين في شبكة الحاسوب لكي يقوم بمهام التقاضي الالكتروني.

ب كتاب الضبط الالكترونيين هم مجموعة من الاداريين المتخصصين في تقنيات وبرمجيات الحاسوب وتصميم وادارة المواقع الالكترونية ويمارسون عملهم القضائي نذكر منها:

42 لسن ناصر ياسمين , جبارة ايمان , التقاضي الالكتروني واشكالات تطبيقه في الجزائر , مرجع سابق, ص 39 .

• تسجيل الدعاوى وارسالها بالإضافة الى ادلة الاثبات الكترونيا باستعمال وسائل المتاحة في الموقع.

• تجهيز جداول ومواعيد الجلسات القضائية.

• الاتصال والتبليغ أطراف الدعوى بالحضور في مواعيد الجلسات المحددة.

• متابعه الدعاوى وعرض الجلسات عبر الانترنت⁴³.

ج. المحامي ويقصد به المحامي الذي يكون له الحق في تسجيل الدعوى والمرافعة في المحاكم الالكترونية ويكون ملزما بمعرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال ايضا وتصميم البرامج والمواقع الإلكترونية مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المتصلة بشبكة اتصالات دولية من خلال مزود الخدمة لتمكن المحامي من اداء مهامهم بكل شفافية ومهنية⁴⁴.

الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والمادية للتقاضي الالكتروني.

كانت العلاقة القانونية فيما سبق تقع بوسائل تقليدية ورقية في العالم المادي المحسوس لكن تغيرت الان الموازين وذلك بعد ظهور العديد من الوسائل الاتصال الالكترونية التي فرضتها تطورات الحاصلة في العالم كشبكة الانترنت ودعائمها والتي تولد عنها ضرورة انشاء هيئة قضائية الكترونية ساعدت في تقريب المسافة وازالة الحواجز بكافة اشكالها بين أطراف الدعوى القضائية. ونحن في هذا الفرع سنتحدث عن المتطلبات التقنية والمادية التي لابد من توفرها لقيام التقاضي الالكتروني.

دعائم شبكة الانترنت المساعدة في اجراءات التقاضي الالكتروني:

تسهم هذه الدعائم الالكترونية بشكل واسع في تفعيل التقاضي الالكتروني والتي نتطرق الى ذكرها فيما يلي:

43 زعزوعة نجاه، مرجع سابق، ص141.

44 محمد اكفى، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمألوف، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، الامارات المتحدة، 2007، ص19

أ. البريد الإلكتروني:

هو من وسائل الحديثة للتقاضي الإلكتروني بحيث بواسطته يمكن للفرد استقبال وارسال الرسائل كتابيا او صوتيا او سوريا من خلال خط مقترح على كل العالم ومن خلال هذه الطريقة تفتح المجال في استخدامها لتبادل الآراء والنقاش حول موضوع معين بين مجموعة من الاشخاص ويمكن ان تتشابه بما يسمى نظام التخاطب عبر الانترنت ما يرمز له به IRCI ان البريد الإلكتروني يستخدم كمستودع لحفظ المستندات والاوراق والمرسلات المعالجة رقميا في صندوق خاص الولوج به يمكن بكلمه المرور password ولما يعرف البريد الإلكتروني فهو عبارة عن استخدام شبكة الانترنت كصندوق للبريد حيث يكون للمستخدم ارسال الرسائل الإلكترونية الى شخص او عدة اشخاص من مستخدمي الانترنت⁴⁵.

كما يعرف البريد الإلكتروني انه أطراف تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الاجهزة المتصلة بشبكة المعلومات بينما عرفه البعض بانه مكنه التبادل الإلكتروني غير المتزامن للرسائل بين اجهزة الحاسب الالى⁴⁶.

ب. الشبكة العنكبوتية العالمية:

الانترنت هي مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضم الحواسيب المرتبطة حول العالم والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الجزم باتباع بروتوكول الانترنت الموحد تقدم الانترنت العديد من الخدمات، مثل الشبكة العنكبوتية العالمية للويب وتقنيات التخاطب والبريد الإلكتروني وبروتوكولات نقل الملفات وهناك الملايين من مواقع الويب على شبكة لكل منها عنوانه الخاص الذي يشار اليه بأحرف مختصرة والذي يقوم مقام العنوان العادي او رقم الهاتف⁴⁷

وعليه تعد دعامة اساسيه للتواصل الالكتروني في جميع المجالات ليكون بالإمكان استخدامها في المجال القضائي اذ تستطيع وزارة العدل لأي دولة استغلالها في المسائل القضائية

45 ترجمان نسيمه ، مرجع سابق ، ص130.

46 خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم مرجع سابق ، ص120.

47 اوتاني صفاء ، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد 1 ، 2012 ، ص166-167.

والمتابعات الجزائية عبر اقاليم متعددة من خلال فتح مواقع الكترونية لتصبح بذلك مرفقا
عموميا الكترونيا حكوميا.

أ. خدمة الواي فاي WIFI:

اختصار لجملة Wireless fidélité و تعتبر من انواع التكنولوجيا اللاسلكية
وبروتوكول شبكي لاسلكي يسمح لأجهزة الاتصال بالإنترنت بدون اسلاك الانترنت وهي
من اكثر الوسائل شيوعا لتوصيل بيانات لاسلكيا في موقع ثابت كما انها عبارة عن علامة
تجارية خاصة بشركتها وهي رابطته دولية من الشركات والتي تعمل في مجال تقنيات
ومنتجات اللاسلكية تحكم الواي فاي في معايير تستخدم للربط بين مجموعة من الاجهزة
من النظام المعلوماتي لجهاز الحاسوب جهاز التوجيه الهاتف الذكي في اطار شبكه
المعلوماتية حتى تسمح بتحويل معطيات بينها ويمكن المستخدمين الاستفادة منها في
مجالات اخرى وهي التحاور الهاتفي والمرئي والصوتي المحلي او الدولي كما نشا الدعائم
اخرى لا تقل اهمية عن الواي فاي تتمثل في 3G و 4G والتي لا تحتاج الى ربط وتساعد
خاصة عملية التحقيقات في الاماكن التي لا يوجد بها جهاز التوجيه⁴⁸.

الوسيط الالكتروني:

الوسيط الالكتروني هو جهاز الكمبيوتر المتصل بشبكة الانترنت والمتصل بشبكة
الاتصالات الدولية الت من خلالها يمكن للشخص التعبير عن ارادته الكترونيا في نفس
الزمن رغم اختلاف المكان.⁴⁹

فالوسيط الالكتروني يعتبر متطلب اساسي لقيام التقاضي الالكتروني باعتبار اجراءاته
تتم بواسطة وسائل الاتصال الحديثة المتصلة بالإنترنت واهم ما يميزه ايضا عن التقاضي
العادي يتم تنفيذه من خلال وسائط الكترونية كما يتميز بسرعة فائق وهذا يسهل على
أطراف الدعوى اكمال اجراءات من ارسال واستلام للمستندات والمذكرات دون الحاجة الى

48 بوشفرة يسرى ،حداد مروة ،النظام القانوني للتقاضي عن بعد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قانون خاص كلية
الحقوق و العلوم السياسية قسم القانون الخاص جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ،ص36.

⁴⁹ يوسفى مبارك.عكوش حنان. التقاضي الالكتروني في الجزائر. مرجع سابق ص547

تتقلهم للمحكمة في كل مرة والخوض في الزحام والانتظار الحاصل داخل المحكمة واروقة المجالس⁵⁰.

ب. مقدم الخدمة server pro-Vidor internet

يترتب على مقدم الخدمة الانترنت server pro-Vidor internet مسؤولية إذا لم تصل الرسائل الى الشخص في الوقت المطلوب او لم تصل ابدا او وصلت الى شخص اخر بالغلط او رسالة غير مقروءة بسبب عطب في الشبكة او بالفعل عندي حيث يترتب على ذلك عقوبة جزائية.

ونص المشرع الجزائري في القانون 04 09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال في المادة 11 و12 على التوالي على التزامات مقدم الخدمات والعقوبات المقررة له إذا ما اخلى بهذه الالتزامات بالرجوع الى القانون 04 09.

سنجدها مذكورة في المادة 11 فقره تسعة.⁵¹ كما يعد استخدام الوساطة الالكترونية في تنفيذ اجراءات تقاضي عبر شبكة الاتصالات الالكترونية من اهم خصائص التقاضي عن بعد باعتبار ان هذا الاخير لا يختلف من حيث الموضوع او الاطراف عن التقاضي التقليدي.

عرف المشرع الجزائري في المادة 6 من قانون 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية وسائل الدفع الالكتروني بانها «كل وسيلة دفع مرخص بها بطاقة للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد عبر منظومة الكترونية».⁵² حيث ظهرت مع التطور التكنولوجي وسائل الدفع الالكتروني كأسلوب مبتكر لسداد المصاريف والمدفوعات لذا حلت هذه الوسائل محل النقود العادية في الاجراءات المتبعة في التقاضي الالكتروني.

50 يوسف مبارك ، عكوش حنان ، التقاضي الالكتروني في الجزائر ،مرجع سابق، ص547

51 قانون 04-09 المؤرخ في 5 غشت 2009 ،يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا

الاعلام والاتصال و مكافحتها ، ج ر ، عدد 47 ، صادر 16 غشت 2009م ، ص3-4.

52 المادة 06 من القانون 05-18 المؤرخ في 10/05/2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، ج ر ، عدد 28 ، سنة

2018 ص4.

التخلي على النظام الورقي:

ان اهم ما يميز اجراءات التقاضي الالكتروني هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم الكترونية دون استخدام الاوراق وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي الإلكتروني عبر الانترنت وهو خلق مجتمع المعاملات الورقية.⁵³

لذلك نجد بان الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسائل الالكترونية وهي السند القانوني الذي يمكن طرفين النزاع من اعتماده في حاله نشوئه مما يثير موضوع ادلة الاثبات الالكترونية واثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور تقاضي عن بعد لكن استخدام المستندات الوثائق الالكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته او حفظه او نقل واسترجاع وفق التقنية متعددة له مميزات عديدة اهمها التخلص من الكميات لها الى لملفات الورقية للدعاوى تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها الى الحد المعقول وكذلك التخلص من عمليه التخزين العشوائي لملفات دعاوى وما يترتب عليها من فقدان وضائع لها حيث ان هذا يخفض من التكاليف ويسهل الاطلاع على الملفات ويجعلها اكثر مصداقية عن غيرها.⁵⁴

كما بالإمكان تسليم مستندات والعرائض الإلكترونية عبر شبكه الاتصال ويمكن ايضا تنزيلها عن طريق العبارة الموجودة بمصطلح download كما ان هذا المصطلح اطلق على الوثائق الإلكترونية المسلمة عبر التنزيل على الانترنت كما انه نقل او استقبال او تنزيل احد الرسائل او البرامج او البيانات عبر الانترنت الى الحاسوب الخاص للمستخدم وهو عكس التقنية الأولى التي يطلق عليها upload ومعناها التحميل عن بعد اي ارسال ملف او برامج الى جهة اخرى وهذه العملية تسمح للمواطنين والمحامين بتقديم الدعاوى والوثائق عبر الانترنت وهو ما يجعل اجراءات القضايا تسير بوتيرة اسرع واكثر فعالية.⁵⁵

53 خالد ممدوح ابراهيم , الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم , مرجع سابق, ص 36 .

54 ترجمان نسيمه , مرجع سابق, ص 124

55 خالد حسن أحمد لطفي , التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق , دار الفكر الجامعي

, ط1 , 30 شارع الاسكندرية مصر , 2020 , ص 16

المطلب الثاني: معوقات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر

على الرغم من المزايا التي يحققها نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر بما يمتاز به من سرعه تنفيذ الاجراءات وتوفير الوقت والجهد والتقليل من التكاليف الى ان الممارسة العملية لهذا القطاع تواجه مجموعة من العقبات اذ لا يعني ان التحول من القضاء التقليدي الى القضاء الالكتروني ممدد بشكل سهل لتطبيقه وتنفيذه بمجرد اتخاذ الالكتروني بل هناك العديد من العراقيل التي تواجه هذا النظام والتي سننتظر اليها في مطلبنا الاتي على شكل فروع حيث سنتناول في الفرع الاول المعوقات القانونية للتقاضي الالكتروني وفي الفرع الثاني سننتظر الى المعوقات البشرية للثقافة الالكتروني اما في الفرع الثالث وسنتظر الى المعوقات المادية للطاقة الالكتروني على هذا الترتيب.

الفرع الاول: المعوقات القانونية لتطبيق نظام التقاضي الالكتروني.

بالرغم من سعي كل من المشرع الجزائري ووزارة العدل الجزائرية الى تكريس نظام تشريعي وتنظيمي متعلق بالتقاضي الالكتروني والعمل جاهدين على تجسيده على ارض الواقع لكنه لم يتم تحقيق النتيجة المرجوة او المنتظرة والسبب يعود الى قصور التنظيم القانوني الخاص به وهذا ما جعله يطرح عدة اشكالات تتعلق بـ:

• التأكد من صفه المتقاضين ومدى صحة المستندات الإلكترونية: حيث ان المحكمة الإلكترونية تواجه صعوبة في التحقق من صفه المتقاضين وهذا طبقا لأحكام المادة 13 من قانون اجراءات المدنية والادارية.

• اضافة الى نقص في التشريعات من نصوص قانونية ومعاهدات دوليه تعمل على تنظيم نظام التقابل الالكتروني وتبيان اليات واجراءات تطبيقه.

كذلك مسالة تكييف النصوص القانونية والاجرائية كقانون الاجراءات المدنية والادارية وقانون الاجراءات الجزائية وقانون العقوبات ونقص التشريعات التي تتكفل بحمايه البيانات ومواقع المحكمة من الاختراق والتلاعبات فيها والتي تجرب هذه الافعال.⁵⁶ كما ان لقصور التنظيم القانوني لبعض النظم القانونية التي لها صلة بالتقاضي الالكتروني وتعريف التذبذب تطبيقها نذكر ما يلي:

56 عينوش عائشة، معوقات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعه اكلي محند والحاج البوييرة، العدد خاص، 2021، ص 215.

1. التعاقد الإلكتروني:

ان العقد الالكتروني له مميزات وخصوصيات تميزه عن العقد التقليدي باعتبار العقد الاول يقوم عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية ويكون ايضا دون حضور أطراف العقد كما ان المشرع بهذا الصدد نظم هذا العقد بإصدار قانون 18-05⁵⁷ الذي يتعلق بالتجارة الإلكترونية ووضع احكاما خاصة تنظم المعاملات التجارية الالكترونية والتي من ضمنها العقد الالكتروني الذي ذكر في المادة 6 فقره 2 فالمشرع لم يعطي تعريفا جامحا مانع للعقد الالكتروني باعتبار هذا العقد يكرس الضمانات التي تمنح الحماية القانونية للأطراف المتعاقدة.⁵⁸

ومن جهة اخرى سعي الى مواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد فان المشرع الجزائري قد اقر بنظام الدفع الالكتروني بداية بتعديل القانون التجاري سنة 2005.⁵⁹ من خلال المادة 414 الى غاية قانون المالية سنة 2020 في المادة 111 لكن هذا ليس كافيا باعتبار غياب نظام قانوني موحد وكذلك نقص اجهزة الدفع الالكتروني.⁶⁰

اضافة الى تفضيل المواطنين الى التعامل بالسيولة والخوف من اللجوء الى وسائل الدفع الالكتروني لغياب الثقة لذلك وجب عمل برامج توعية وتنقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها.⁶¹

2. الاثبات الالكتروني: ان للإثبات اهمية بالغة النظر للارتباط الوثيق بالنقاضي الالكتروني عموما اذ لا يمكن المطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات لهذا فقد سعى المشرع الجزائري الى تطويره ومسايرة النهضة الالكترونية.

المشرع الجزائري بين التوقيع الالكتروني والتوقيع التقليدي بجانب قوة الاثبات لكن هذا القانون يحتوي نقائص من أبرزها عدم تحديد المشرع مجال تطبيق التوقيع الالكتروني حيث

⁵⁷ القانون 18-05 المؤرخ في 10/05/2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية , ج ر , عدد 28 , سنة 2018 ص4.
⁵⁸ حمودي فريدة, خصوصية العقد الالكتروني , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 57 العدد 4, كليه الحقوق جامعة الجزائر, ص 271.
⁵⁹ عينوشة عائشة, مرجع سابق, ص 216.
⁶⁰ حمودي فريدة ,مرجع سابق , ص271.
⁶¹ بلحاج بلخير , حجية توقيع الالكتروني في الاثبات مجلة القانون والعلوم السياسية, المجلد 3 ,العدد 2 , كليه الحقوق, المركز الجامعي صالحى احمد النعامه, 2017 ,ص 382-383.

انه لم يبين لنا المعاملات التي يقبل فيها التوقيع الالكتروني اضافة الى المعاملات المستثناة منه كالذوات عن طريق الوسائل الالكترونية. حيث يؤثر تذبذب في استخدام التوقيع الالكتروني على التقاضي الالكتروني بشكل غير مباشر لان التوقيع الالكتروني يلعب دورا اساسيا بالإثبات القضائي.⁶²

الفرع الثاني: المعوقات التقنية لتطبيق نظام التقاضي الالكتروني.

قد يواجه التقاضي الالكتروني عدة صعوبات تقنية تعمل على عرقلة سير اجراءات التقاضي الالكتروني بشكل عادي فهذه العراقيل تكون سببا لدفع الاشخاص الى اللجوء للتقاضي التقليدي بدلا من الالكتروني رغم ان التقاضي الالكتروني أكثر ميزة عن غيره فهذه العراقيل نذكر منها:

• ضعف انتشار الانترنت في بعض المناطق وخاصة النائية منها التي يمكن القول ان الانترنت فيها منعدم السبب الذي لا يمكن أطراف دعوى الى اللجوء الى التقاضي الالكتروني وهذا يسبب عرقله للعمل القضائي فالهدف من انتاج التقاضي الالكتروني هو تقديم خدمه نوعية وسريعة والتخفيف من زحام المحاكم لكن ضعف الانترنت لا يكون في صالح أطراف الدعوى خاصه والمحكمة عامة فمثلا لا يمكن اجراء المحادثات المرئية ما يجبر المحكمة الى تأجيل العديد من الجلسات خاصة إذا كان المتهم محبوس في مؤسسة عقابيه بعيده كثيرا عن المحكمة.⁶³

• اضافة الى انه من أكبر سلبيات المحاكمة المرئية عن بعد تكون في عدم الحضور المادة الملموس حيث ان هذا الامر يؤثر على المتهم من جهة ومن جهة اخرى يؤثر على القاضي الذي يجد ربما صعوبة اثناء فصله في ملف الدعوى اذ ان المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائري نستطيع على انه لا يسع على القاضي ان يبني قراره الا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات التي حصلت فيها مناقشه فيها حضوريا امامه هنا يظهر الضوء الكبير للحضور المادي للمتهم حيث هل بإمكان القاضي ان يكون مقتنعا لشخص غير مائل امامه؟ خاصه وان الحضور المادي يطمئن

62 عيوشة عائشة ،مرجع سابق ،ص215.

63 زعزوعه نجاه ،مرجع سابق ص145،-146

المتهم والعكس صحيح اذ ان القاضي يعاين انفعالات والحركات التي يقوم بها المتهم ليقنتع.

كما ان تصريح وزير العدل بخصوص اجراء تعديلات بهدف ادماج المحاكمة عن بعد في المواد الجنائية لاقى رفضا من طرف المحامين حيث باعتبار انه اذا كانت المحاكمة المرئية في الجانب الجزائي معقده فأنها ستكون أكثر تعقيدا في الجانب الجنائي باعتبار ان المحاكمة الجنائية قائمه على الاقتناع الشخصي طبقا للمادة 307 من قانون الاجراءات الجزائية وكيف باعتبار. وكيف يمكن اقتناع الشخصي للقضاة بخصوص متهم حول جنائية وهو غير مائل ماديا امامهم.⁶⁴

حيث يعد مبدأ المناقشة الشفوية والحضورية للأدلة أثناء جلسة المحاكمة وبحضور كل أطراف الدعوى قيد على مبدأ الاقتناع الشخصي وشرطا أساسا لإعماله لأنه يقيد حرية قاضي في تأسيس اقتناعه على الأدلة التي تناقش أمامه في جلسة المحاكمة فقط ويعد شرطا لأنه يساهم في تدعيم مبدأ الاقتناع الشخصي ويسمح للقاضي الوصول إلى اقتناعه الشخصي هو وليس اقتناع غيره. إن الاتصال المرئي المسموع بالشكل الذي تمارسه المحاكم والمجالس القضائية في الوقت الراهن، يعد عاجزا فعلا عن تخفيف المبادئ الأساسية التي تحقق المحاكمة التي تعتقد على المرافعة التي يستند إليها قضاة الحكم في تكوين اقتناعهم الخاص في حرية تامة، وذلك عملا بمبدأ لا عقوبة بغير محاكمة ولا عقوبة بغير خصومة". لكن وباستعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، يستند القضاء بصفة غالبية لمحاضر الضبطية التي يستأنسون بها فقط في الحالة العادية، مما ينجم عنه عدم الوصول إلى الحقيقة وإصدار الحكم المناسب وكل ما سبق مرده أن القضاة عند سماعهم واستجوابهم للمتهم أو المتهمين عبر الاتصال المرئي المسموع بواسطة تقنية لا تحقق العلنية، ولا تسمح بتحقيق رؤيا كاملة متبادلة وفعالة لكل أطراف الخصومة الجزائية والشهود والجمهور المتواجد بقاعة المحكمة والأماكن المتصلة بها في وقت واحد وبوضوح تام يجعل هذه المحاكمة باطلة لإخلالها بمبدأ العلنية والشفوية اللذان تقدم عليهم الجلسات القضائية عبر الإنترنت، وذلك في ضوء ظروف استثنائية مثل الأوبئة أو الظروف الأمنية غير الملائمة⁶⁵. يجب أن تكون هناك ضمانات للحفاظ على سرية المحادثات وتأمين الاتصالات لمنع انتهاك

⁶⁴ زعزوعة نجاه، مرجع سابق، ص 145-146

⁶⁵ بن عيرد عبد الغاني، بوضيف هاجر، مرجع سابق، ص 25

حقوق الأطراف المحاكمة الشفوية والحضورية هي مبدأ أساسي في العديد من أنظمة القضاء حول العالم. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان حق الأطراف في الدعوى بتقديم أدلتهم ومناقشتها أمام القاضي وبحضور الأطراف الأخرى، مما يسمح للقاضي بالاطلاع على جميع الحقائق والأدلة المتاحة وتقييمها قبل اتخاذ قراره⁶⁶. ومع ذلك، في ظل التقدم التكنولوجي الحديث، أصبحت تقنية المحاكمة المرئية عن بُعد تستخدم في بعض الأحيان لتمكين على الرغم من ذلك، هناك بعض القضايا التي يتعين مراعاتها عند استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بُعد. فمثلاً، يجب ضمان أن يكون هناك وسيلة لتأكيد هوية الأطراف المشاركة في الجلسة والتحقق من صحة الأدلة المقدمة عبر الفيديو. كما فيما يتعلق بالشفافية والعلنية، يعتبر تقنية المحاكمة المرئية عن بُعد تحسناً عن الاجتماعات غير المباشرة مثل المراسلات البريدية أو المكالمات الهاتفية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تحقيق نفس مستوى العلنية الذي يوجد في المحاكمة الشفوية بشكل عام، يتعين على الأنظمة القضائية أن توازن بين استخدام التقنية في تسهيل العمل القضائي وضمان حقوق الأطراف، بما في ذلك حق القاضي في تشكيل اعتقاده الشخصي بناءً على الأدلة المقدمة. يجب توفير آليات لضمان الشفافية والعدالة في الجلسات عبر الفيديو وضمان قدرة القاضي على الوصول إلى جميع الأدلة والحجج المقدمة قبل اتخاذ قراره النهائي.⁶⁷

الفرع الثالث: المعوقات المتعلقة بالموارد البشري لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني

أحياناً نجد أن الإنسان في حد ذاته هو من يكون سبباً في عرقلة سير أو مسير التطور لأسباب قد تكون غالباً في سوء اتخاذ القرارات المصيرية أو مقاومة التغيير بكل الوسائل والطرق أو بسبب جهله أو لعدم توعيته إذ إن التحول من التغذية التقليدية إلى التقاضي الإلكتروني الذي يعد كإداة عصرية تواكب عصر التكنولوجيا فمن العراقيل البشرية التي تصعب تطبيق هذا النظام نجد:

66 بن عيرد عبد الغني ، بوضياف هاجر ، مرجع سابق ، ص 25 .

67 معاينة ايمن ، المحاكمة عن بعد في التشريع الجزائري ، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر اكايمي في الحقوق ، تخصص قانون اعلام الى وانترنت ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2022، ص63.

• عدم وجود ارادة سياسية دقيقة بسبب عدم وجود خطط واضحة كفيلة لبناء ادارة الكترونية حيث لا يجب على المشرع ان يكون حبرا على ورق اذ لابد من وجود ارادة حقيقية وقناعة بوجوب تطبيق هذا النظام لما له من تسهيلات على جميع المستويات.⁶⁸ ضعف انتشار الانترنت في بعض المناطق وخاصة النائية منها التي يمكن القول ان الانترنت فيها منعدم السبب الذي لا يمكن أطراف دعوى الى اللجوء الى التقاضي الالكتروني وهذا يسبب عرقله للعمل القضائي فالهدف من انتاج التقاضي الالكتروني هو تقديم خدمه نوعية وسريعة والتخفيف من زحام المحاكم لكن ضعف الانترنت لا يكون في صالح أطراف الدعوى خاصة والمحكمة عامة فمثلا لا يمكن اجراء

• المحادثات المرئية ما يجبر المحكمة الى تأجيل العديد من الجلسات خاصة إذا كان المتهم محبوس في مؤسسة عقابيه بعيده كثيرا عن المحكمة. «وفي هذا صدر قرار عن الغرفة الجنائية بمجلس قضاء وهران مؤرخ في 5 جانفي 2021 يقضي بإرجاء الفصل الى حين ترتيب المحاكمة عن بعد او تحويل المتهم في قضية معارضه لحكم غيابي صادر في حقه والذي كان في تلك الفترة محبوسا لسبب اخر في مؤسسه عقابية بعيدة عن مكان المحاكمة».

• اعمال القرصنة على اجهزة الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الالكترونية من قبل الاشخاص المتطفلين والقراصنة حيث ان هدفهم قد يكون محاوله منهم لتصوير الملفات والمستندات والبيانات وتخريب برامج الحاسوب وما تحتوي على طريق نشر الفيروسات ما يؤدي الى احتراقها عاده.⁶⁹

• ضعف الامام باللغة الأجنبية وعدم الثقة في خدمه الانترنت التي تشكك احيانا في مصداقيه نقل الملفات والتوقيع الالكتروني باستخدام الوسائل الإلكترونية. • اضافة الى انتشار الأمية المعلوماتية بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة والنامية مع نقص الامكانيات البشرية حيث ان بعض الاشخاص يرى ان التعامل بالوسائل الإلكترونية خطر يهدد الاقتصاد الوطني وكذلك عدم ثقة الاشخاص بالتعامل بالوسائل الإلكترونية وذلك لعدم وجود حملة تعمل على توعية المواطن وارشاده الى

68 خشاب بدره , حاجي عبد الحليم , التقاضي الالكتروني مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر اكاديمي في الحقوق , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة البشير الابراهيمى , برج بوعريبيج , 2022 , ص 61.

69 خشاب بدره , حاجي عبد الحليم , مرجع سابق , ص 61

تعلم ثقافته التعامل بالوسائل الإلكترونية مع طرح الايجابيات التي تمنحها من راحة وسرعة وتكاليف صغيرة.⁷⁰

• اضافة الى مقاومة تغيير من جانب المسيرين والمتعاملين ان عملية تغيير تقوم على مدى استعداد المورد البشري للمواكبة التطور حيث ان عمليه تغيير لا تكون بالمشاركة الفعالة من قبل المسيرين المتعاملين فهم بمثل ما يمكن اعتبارهم اداة تعمل على تطوير قطاعات يمكن اعتبارهم اداة عر قاعات اذ ان من العراقيل البشرية التي تمنع تطبيق التقاضي الالكتروني وعصر القطاع العدالة تلك المقاومة له فقد يعود اسباب هذه المقاومة الى الخوف من الخسارة فمثلا التي تتخوف بعض العاملين من مناصب

• بالتفكير انهم لن يمتلكوا مناصب جديدة إذا تم انتهاك كل شيء الالكتروني او حضورهم سيكون هامشيا واضافه الى شعور بعض المدراء ان هذا التغيير يشكل تهديدا لهم. ضعف التكوين التكنولوجي للموارد البشرية فمن المعوقات التي تحد من تفعيل تطبيق الإدارة الكترونية هو عدم توفير بنيه تحتية تلائم استخدام نظام التقاضي الالكتروني وقله البرامج لتدريب في مجال استخدام الوسائل الالكترونية في قطاع القضاء وضعف المعرفة بتقنيه الحاسب الالي.

• وخوف العاملين من استخدامه لامتلاكهم الرهبة وضعف الوعي الثقافي التكنولوجي المعلوماتي على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.

• قلة تشجيع العاملين في قطاع العدالة على ضرورة تعلم تقنيه البرامج الالكترونية⁷¹.

70 خشاب بدره ،حاجي عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص61 .

71 عينوشة عائشة ،مرجع سابق ،ص220 .

ملخص الفصل الأول:

لقد ظهرت في عصرنا الحديث الكثير من المصطلحات التي تزامنت مع ما شهده العالم من تطور تكنولوجي ومعلوماتي وإلكتروني، فالتقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية وإن تباينت في بعض جزئياتها أو تفاصيلها لكنها تجتمع في مفهوم ادخال الوسائل التقنية الحديثة في جميع القطاعات واستغلال التطور الإلكتروني، من أجل التوصل الى رقمنة قطاع العدالة، حيث أن مسألة الرقمنة اليوم لم تعد رفاها اجتماعيا ولا ترفا يمكن الاستغناء عنه، ولكن ضرورة ملحة وحتمية مستعجلة. وفي هذا الصدد وبناء على التزامات الجزائر الوطنية والدولية بتحقيق عصرنة العدالة في مجال القضاء صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات، وتشريع قوانين تنظيمية، تنظم وتحدد القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني وكيفية تفعيله وتبنيه كآلية لتحقيق عصرنة قطاع العدالة وتحقيق العدل والمساواة في القضاء، الا ان هذا النظام يواجه عدة صعوبات وخاصة التقنية منها وتتلخص في ضعف انتشار الانترنت لهذا يجب العمل على توفير المتطلبات اللازمة التي يقوم عليها هذا النظام من أجهزة تقنية وذوي الخبرة من مستعملي هذه الأجهزة.

الفصل الثاني: القواعد الإجرائية
للتقاضي الالكتروني في المواد
الجزائية و الادارية

الفصل الثاني: القواعد الإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

والإدارية

التقاضي الإلكتروني، يجسد هذا النظام فكرة المحكمة الإلكترونية فقد قامت العديد من دول العالم باتخاذ خطوات جادة نحو ايجاد منظومة تشريعية متكاملة تقر باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي وتنظيم هذا الاستخدام، فنظرا للانتشار الكثير للتكنولوجيا الحديثة، شهدت وخاصة في السنوات الأخيرة العديد من الدول العربية ومنها الجزائر التوجه الى اجراء التعديلات اللازمة للتشريعات الإجرائية وغيرها من التشريعات ذات الصلة بعملية التقاضي لتسمح باستخدام التقنيات والوسائل الحديثة والمتطورة لوسائل الاتصال في اجراءات التقاضي الإلكتروني، حيث ان وتيرة هذا التوجه قد تسارعت بعد ان ادرك العالم كله تحول نظام التقاضي التقليدي الى التقاضي الإلكتروني، قد اصبح ضرورة في ظل التداعيات الكارثية لانتشار الأوبئة المادية وخاصة ما شهده العالم كله من انتشار وباء كورونا كوفيد 19، حيث ادخلت التعديلات التشريعية اللازمة على التشريعات الإجرائية في المواد المدنية و الادارية والمواد الجزائية حيز التنفيذ، للتعريف بالاطار التشريعي الذي يقر وينظم استخدام تفاضل الإلكتروني في هذه الجائحة وتنظيم كيفية استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة ومواكبه التكنولوجيا في العالم المتقدم .⁷²

ومن هذا تطرقنا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما المبحث الأول المتعلق ضوابط التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والإدارية. اما المبحث الثاني فتعلق خصوصية التقاضي الإلكتروني في الإجراءات الجزائية.

72 اشرف جودة .محمد محمود . المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر . مجله الشريعة والقانون كليه الشريعة والقانون . برمنهور جامعة الازهر العدد 35 الجزء 03 2020 ص 60 .

المبحث الاول: القواعد الإجرائية
للتقاضي الالكتروني في الإجراءات
الجزائية

المبحث الأول: القواعد الإجرائية للتقاضي الإلكتروني في الإجراءات الجزائية

لا يقتصر التقاضي الإلكتروني على الدعاوى المدنية، بل يشمل أيضًا مجموعة واسعة من مجالات التطبيق في التقاضي الجنائي، سواء كان التقديم الإلكتروني من خلال النيابة العامة الإلكترونية، والنيابة العامة، والتحقيق الإلكتروني، ومرحلة المحاكمة.

ولأن المحكمة جزء مهم من العملية القضائية، فإن تطويرها وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في هيكلها أمر ضروري، لذلك أصبح استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي ضرورة، خاصة في بعض الدول التي تبنت نظام المحاكم الإلكترونية. وموضوع التقاضي الإلكتروني في القضايا الجنائية موضوع تفرضه طبيعة تطوره، وتسارعه، وتفريغه في مختلف المجالات، وزيادة حجم إجراءات المحاكم.

إن خاصية التحقيق الجنائي الإلكتروني هي نوع من الخصائص الإجرائية، فوسيلة البدء من رفع الدعوى الجنائية الإلكترونية ورفعها إلى مرحلة التحقيق تختلف عن التحقيق التقليدي، ولا تزال هناك بعض الصعوبات ومنها المشاكل المتعلقة بالجريمة نفسها. وكذلك البيانات من أنظمة المعالجة الآلية المتعلقة بضحايا الجرائم، والصعوبات في الحصول على الأدلة الرقمية. أما بالنسبة لمرحلة المحاكمة التي أجريت عبر تقنية الدردشة المرئية عن بعد، فقد وضع المشرعون الجزائريون سلسلة من الشروط لتطبيقها بموجب قانون تحديث القضاء وقانون الإجراءات الجنائية المنصوص عليها في البروتوكول الجنائية.

ومنه قمنا بتقسيم المبحث الى مطلبين المطلب الأول يحمل عنوان تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتسيير إجراءات الفصل في الدعوى الجزائية اما المطلب الثاني فيحمل عنوان المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.

المطلب الأول: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتسيير إجراءات الفصل في

الدعوى الجزائية

من التطبيقات الأخيرة التي اعتمدها القضاء الجزائري في إطار تطوير نظامه القضائي استخدام تقنية المحادثة بالفيديو في النظام القضائي، بعد صدور القانون 03/15 المتعلق بتحديث القضاء. وقد حدثت هذه القواعد في إطار متابعة التطورات العلمية التي أدت ببعض التشريعات الجنائية إلى محاولة إعادة النظر في المبادئ القانونية الراسخة وتطوير قواعد

ووسائل جديدة للتعامل معها بهدف وضع هذه التطورات في خدمة العدالة الجنائية. ثمرة هذه الجهود. نظرًا لأن هذا النهج يُعتبر خروجًا عن الطابع التقليدي المفرط لمجالي التحقيق والمحاكمة الذي يميز مرافق العدالة الجنائية، فهو بدلاً من طبيعة أكثر ليونة وأخف وزناً وأقل إجهاداً، حيث يتطلب تطبيقه توسيع النطاق الجغرافي للتحقيق أو محاكمة جنائية متعددة الأقطار، على أساس مبدأ المواجهة بين الخصوم، دون حضور الخصوم الفعلي. وفي نفس السياق سنتطرق الى ذكر كل من أنواع تقنية المحادثة المرئية عن بعد وأيضا الشروط الواجبة لتطبيق هذه التقنية في فرعين مقسمين فيما يلي.

الفرع الأول: أنواع تقنية المحادثة المرئية

يمكن التمييز بين أربعة نماذج تقنية مختلفة عن بعضها البعض وهي نظام الاتصال من نقطة إلى نقطة أخرى، نظام الحضور المستمر الثابت، نظام الحضور المستمر المتقدم، نظام المتحدث النشط.

أ. نظام الاتصال من نقطة إلى نقطة أخرى: يقوم هذا النظام على الاتصال المباشر المرئي والمسموع بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد به المتهم أو أحد الشهود. يعود أول استخدام لهذا النظام بإيطاليا سنة 1992 في مجال التحقيق الجزائي بعد أن أجازته المرسوم رقم 306 الصادر سنة 1992 ثم وسع من نطاقه بموجب القانون رقم 11 الصادر في 07-01-1998 الذي عدل المادة 147 من ق ا ج ايطالي⁷³. وهذا حماية للمتعاونين مع العدالة وأفراد عائلاتهم والمقربين منهم من اعتداءات الجماعات الإجرامية والذين يدلون بشهاداتهم، ويتم الإدلاء بالشهادة في غرفة منفصلة عن قاعة المحكمة العلنية، ويتم اختيار المكان السري بمعرفة الهيئة القضائية فقط.⁷⁴

ب. نظام المتحدث النشط أو نظام السويتش: مفاد هذا النظام تتعدد الأماكن التي يتم الربط بينها عبر تقنية المحادثة عن بعد، كان تكون المحكمة في دولة والشهود في دولة ثانية، والمتهم في دولة ثالثة، حيث يبدو وكأنهم في مكان واحد ولا تظهر إلا صورة

⁷³ خالد موسى توني. الحماية الجنائية الإجرائية للشهود . دراسة قارنة . ط1. دار النهضة العربية . القاهرة . مصر 2010 ص121.

⁷⁴ خالد موسى توني. الحماية الجنائية الإجرائية للشهود . مرجع سابق، ص121

الشخص الذي يتحدث سواء كان قاضي أو منهم أو شاهد، ويتطلب هذا النظام إعداد الأماكن بتقنيات عالية جدا.

ج. نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد بموجب هذا النظام يتم الاتصال بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض جغرافيا، أي قاعة المحكمة وأربعة أماكن أخرى يتواجد بها أطراف الدعوى من منهم، ضحية، شهود وغيرهم. ويوجد في كل مكان شاشة عرض لعرض الصورة إلى هؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى توافر أجهزة تقنية دقيقة يتم من خلالها سماع صوت المتحدث بهذه الجلسة.⁷⁵

د. نظام الحضور المستمر المتقدم بعد هذا النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، تتسم بخاصية الاتصال المرئي المسموع عن بعد بين القاعة الرئيسية التي تجري فيها إجراءات التحقيق أو المحاكمة وبين عدد كبير من الأماكن البعيدة عنها، التي تتطلب وجود شاشات عرض للصورة وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المتقاضين أو الشهود. وكل مكان من هذه الأماكن ينقسم إلى 04 أجزاء الجزء الأول للقاعة التي تتم فيها المحاكمة، وجزئين آخرين في مكانين من الأماكن المتصلة بهذه القاعة، أما الجزء الرابع مخصص لشاشة العرض، فينتقل اليا بصورة تلقائية إلى صورة الشخص الذي يشارك أو يتحدث بصوت أعلى عن غيره المتواجدين في جلسة التحقيق أو المحاكمة.⁷⁶

و قد تم استخدام هذا النظام في قضية مقتل القاضي "Paolo Borsalino" التي نظرت فيها محكمة جنابات "Caltanissetta"، حيث تم وضع شاشة عرض يظهر فيها 04 أجزاء، يظهر في أعلى الشاشة من اليسار جزئين الأول جزء سري يتواجد فيه شاهد مخفي الهوية ويتم تصويره من الخلف حتى لا يمكن التعرف عليه، أما الثاني مخصص لممثل وزارة العدل الممثل في احد وكلاء النيابة العامة كضمانة لنزاهة الاستجواب أو الإدلاء بالشهادة مع إجراء التعديل المناسب على صوت الشاهد الإخفاء نبرات صوته

75 خالد موسى توني، مرجع سابق، ص121.

76 براهمي سفيان. مكانة الية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة. المجلة الأكاديمية للبحث العلمي . المجلد12. العدد1. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية .2021.ص515.

التي يمكن أن تكشف هويته أما الجزء الأيمن العلوي يوجد غرف المحبوسين التي تم إيداعهم في سجن "Rubbia" وسجن "Sapoletto" في الأسفل.

حيث هؤلاء المحبوسين يشاهدون ويسمعون كل ما يدور بالقاعات الأخرى المتصلين بالجلسة، وتظهر على الشاشة دائما صورة الشخص المتحدث.

واللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد له مبررات دفعت العديد من المادية تشكل عائقا أمام العدالة. تحقيق السرعة وتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، ففي العديد من الحالات يتم تأجيل الجلسات لعدم تحويل المحبوس وذلك بسبب البعد الجغرافي بين المؤسسة العقابية المتواجد بها المحبوس و جهة التحقيق أو المحكمة، أو سبب سماع الشهود بناءات الأنظمة الجزائية إلى اللجوء إليه نذكر منها : تعتبر وسيلة لتقريب المسافات و خلق علاقة تقارب افتراضية، حيث أن المسافات على طلب المحكمة أو أحد أطراف الدعوى نظرا لبعد مكان إقامتهم، فهذه أسباب تطيل في سير الدعوى الجزائية إلا أنه تقنية المحادثة المرئية عن بعد تختزل كل ذلك في ظرف وجيز . إن استخراج المحبوسين وتحويلهم من وإلى مكان التحقيق أو المحاكمة يتطلب توفير وسائل النقل والأعوان المكلفين بتوفير الحماية، وهذا ما يرهق كاهل ميزانية الدولة، كما يؤثر سلبا على إجراءات سير الدعوى، وكل هذا يمكن تجنبه باستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد. أدى انتشار وباء كورونا كوفيد 19 - انفجار أزمة على جميع القطاعات بما فيها قطاع العدالة، حيث تم إصدار العديد من القوانين والمراسيم تهدف إلى تكييف العدالة الجنائية مع القيود المفروضة عليهم. وفي هذا اتجهت الجزائر إلى إصدار مرسوم تنفيذي رقم 1920 المؤرخ في 2018-03-2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته. كما تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 200-70 يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار كوفيد 19 كما أصدر وزير العدل عدة تعليمات تخص استمرار تسيير قطاع العدالة في ظل الظروف الاستثنائية منها التعليمات الوزارية رقم 04-20 المؤرخة في 2020-03-31 التي تتعلق بتوقيف الجلسات في جميع القضايا فيما عدا القضايا الاستعجالية والجزائية بالنسبة للموقوفين. وكانت المحادثة

المرئية عن بعد المخرج الوحيد للحفاظ على استمرارية العمل القضائي إلا أن استعمال هذه التقنية تكون وفق شروط وإجراءات معينة وهذا ما سنتناوله في الفرع الموالي.⁷⁷

الفرع الثاني: شروط تطبيق تقنية المحادثة المرئية في المواد الجزائية.

حتى تكون إجراءات استخدام المحادثة المرئية صحيحة لابد من توافر مجموعة من الشروط اقرها المشرع الجزائري إضافة الى نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية التي سنتطرق اليها فيما يلي.

1. شروط تطبيق تقنية المحادثة المرئية

أولاً: أن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد مرتبط بتوافر الحالات المنصوص عليها في المادة 441 مكرر والمتمثلة في حالة بعد المسافة، وحسن سير العدالة، الحفاظ على الامن او الصحة العمومية.. ويعتبر وباء كورونا نموذجاً لاستخدام هذه التقنية أو اثناء الكوارث الطبيعية أو لداعي احترام مبدأ الأجل المعقولة، وهو ما يعني ألا يجوز استخدام هذه التقنية كبديل للمحاكمات العادية، فهو اجراء اذ يتم اللجوء اليه الا إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

ثانياً: نص المشرع الجزائري استعمال الوسائل التي تضمن سرية الارسال وأمانته وهو ما يتطلب توفير برامج خاصة تمنع اختراقها وحمايتها من الفرصة ضرورة سرية الارسال حيث وبما أن التحقيق عن بعد يتم باستعمال تقنية المحادثة المرئية التي تعتمد على حواسيب الية ترتبط ببعضها عن طريق شبكات داخلية وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية بواسطة وسائل الاتصال الحديثة، التي يتم من خلالها تبادل بيانات التحقيق ومعلوماته، هذا ما قد يؤثر على هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية التحقيق بصورة عامة في حالة ما تم اختراق هذه المواقع او اتلاقها .

ثالثاً: احترام حقوق الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية بما يعني أن جميع الاجراءات التي تتم بواسطة المحادثة المرئية عن بعد سواء قبل المحاكمة

77 براهمي سفيان مرجع سابق ص515

أو اثنائها يجب أن تتم في إطار الشرعية الإجرائية، بحيث تحافظ على كل الضمانات والحقوق المكفولة.

رابعا: تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات (المادة 441 مكرر 1 ق. اج. الجزائري)، وهو اجراء ضروري كون تمثل جزء من ملف الدعوى مثبت على هذه الدعامة التي تؤمن قراءة محتواها وتضمن عدم العبث بها، يمكن الرجوع اليها في أي وقت تطلب الأمر ذلك.

2. حالات اللجوء للمحادثة المرئية

حددت المادة 441 مكرر 107 من الأمر 20-04 حالات اللجوء للمحادثة المرئية⁷⁸ عن بعد بقولها: يمكن جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص"، إذا فالمحادثة المرئية عن بعد يمكن أن تتم عن طريق:

- استعمالها من طرف جهات الحكم من تلقاء نفسها: أقر القانون لجهات الحكم صلاحية اللجوء للمحادثة المرئية عن بعد بعد استطلاع رأي النيابة العامة وإعلام باقي الخصوم، وللنيابة العامة أو الخصوم أو الدفاع أو المتهم الموقوف أو دفاعه تقديم رفض مبرر للامتثال لهذا الإجراء يكون لجهة الحكم السلطة التقديرية في تحديد جدية الاعتراض من عدمه، وبناءات على ذلك تصدر قرارا غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق هذا الإجراء.

- بناء على طلب أحد الخصوم أو دفاعهم: يمكن لأحد الأطراف أو دفاعه تقديم طلب إلى الجهة القضائية مضمونه اللجوء لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، ولهذه الجهة صلاحية قبول الطلب أو رفضه بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو دفاعهم والنيابة العامة، كما لها الحق في التراجع عن قرارها إذا استدعت الضرورة ذلك".

- بناءً على طلب النيابة العامة: إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال المحادثة المرئية عن بعد في الحالات سابقة الذكر، يقوم أمين ضبط المؤسسة العقابية بتحرير محضر

78 المادة 441 مكرر 107 من الامر 200-04

عن سير المحاكمة وفق هذه التقنية ويوقع عليه، ويرسل إلى الجهة القضائية المختصة بعد إعلام مدير المؤسسة العقابية لإحاقه بملف الإجراءات.

• للدفاع الحق في الحضور رفقة موكله بمكان سماعه وأمام جهة الحكم المختصة، وفي حال رفض المتهم الإجابة أو التخلّف عن الحضور فإنه تطبق أحكام المادة 347 من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الثانية التي تنصّ بكون الحكم حضورياً على المتهم الطليق⁷⁹. والذي رغم حضوره بالجلسة يرفض الإجابة أو يقرّر التخلّف عن الحضور.... وهي

• المادة التي أحالتنا لها 441 مكرر 10 من الأمر 20-04 السابق الذكر، والتي أكدت في فقرتها الثانية أنه يمكن استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم ويكون الحكم في هذه الحالة حضورياً.

3. نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد

أولاً: النطاق الشخصي :

نقصد بالنطاق الشخصي في هذا المقام الأشخاص الذين يمكن التعامل معهم بتقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري وبحسب نص المادة 441 مكرر 1 فإنه يمكن استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو اجراء مواجهة بينه وبين غيره، وكذلك إذا تعلق الأمر بسماع الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين كما أجاز المشرع لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالتين:

• المشتبه فيه الموقوف في حالة تمديد التوقيف للنظر.
• المتهم الذي تم القبض عليه خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر بالقبض.

ويتجلى بوضوح مما سبق أن المشرع الجزائري لما استجاب لضرورة توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لم يجعل ذلك بديلاً عن الإجراءات التقليدية بصورة مطلقة، بل حدداً

79 أحكام المادة 2-347 من قانون الإجراءات الجزائية.

نطاقا شخصيا ضيقا لا يمكن تجاوزه،⁸⁰ وهذا حرصا منه على احترام حقوق المتهم وفي مقدمتها قرينة البراءة، وهو حجر الزاوية في متطلبات المحاكمة العادلة.

ثانياً: النطاق الموضوعي :

نقصد بالنطاق الموضوعي في هذا المقام مجال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التشريع الإجرائي الجزائري. وعليه أجاز المشرع الجزائري استخدام المحادثة المرئية عن بعد في إجراءات محددة جاءت على سبيل الحصر وهي: الاستجواب أو سماع شخص وكذا في إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائئية تحرير محاضر بشأنها (المادة 441 مكرر 1)⁸¹، كما أجاز المشرع الجزائري لقاضي الحكم استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بحكم المادة 441 مكرر 10.⁸²

المطلب الثاني: المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة

تشمل هذه الإجراءات الموسعة جميع مراحل الدعوى الجزائئية، ابتداءً من مرحلة التحقيق القضائي التي يقوم بها قضاة التحقيق، وصولاً إلى مرحلة المحاكمة التي تتم في جلسات الحكم أمام قضاة الموضوع. في مرحلة التحقيق القضائي، يتم استخدام التقاضي الإلكتروني والمحادثات المرئية عن بُعد لتيسير التواصل بين قضاة التحقيق والمتهمين والشهود. يمكن أداء التحقيقات واستجواب الأطراف المعنية عبر الفيديو والصوت عبر الإنترنت، مما يساعد في توفير الوقت والجهد وتسهيل إجراءات التحقيق. في مرحلة المحاكمة، يمكن أيضاً استخدام التقاضي الإلكتروني والمحادثات المرئية عن بُعد لعقد جلسات الحكم أمام قضاة الموضوع. يتمكن الأطراف المشاركة في الدعوى، بما في ذلك المتهمين والمحامين والشهود، من المشاركة في الجلسات عبر الاتصال الفيديو، مما يسهل إجراءات المحاكمة ويحافظ على حقوق الجميع في الوصول إلى العدالة.

⁸⁰ بوهناتن ياسين . تقنية المحادثة المرئية عن بعد كألية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائئية .مجلة طبنة للدراسات العلمية.

مرجع سابق. ص 687-688.

⁸¹ المادة 441 مكرر 1 من القانون 20-04 المتضمن قانون الإجراءات الجزائئية .

⁸² بوهناتن ياسين مرجع سابق ص 688.

قد نظم المشرع إجراءات المحادثة المرئية عن بعد في القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة وكذلك في نصوص أحكام الأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية سواء في مرحلة التحقيق القضائي (فرع أول) أو أثناء المحاكمة الجزائية (فرع ثان).

الفرع الأول: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد امام القضاء في مرحلة التحقيق القضائي.

يتم فهم مرحلة التحقيق القضائي كمجموعة من الإجراءات القضائية التي يقوم بها قضاة التحقيق المختصون، على أساس التخصص والاختصاص الجغرافي، بعد استلامهم الدعوى العمومية. تأتي هذه المرحلة قبل مرحلة المحاكمة، وتلي مرحلة التحقيقات الابتدائية التي تتم عادةً عن طريق الهيئات الأمنية مثل الشرطة القضائية، الدرك الوطني، والجهات العسكرية للأمن⁸³.

في مرحلة التحقيق القضائي، يقوم قاضي التحقيق بجمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالقضية. يتم تحليل وتقييم الأدلة المقدمة، ويتم استدعاء الشهود والخبراء لإبداء شهاداتهم وآرائهم. يمكن لقاضي التحقيق أيضًا اتخاذ قرارات قانونية مثل إصدار أمر الاعتقال أو الإفراج عن المشتبه بهم، وتوجيه الاتهامات الرسمية.

تتمثل أهمية مرحلة التحقيق القضائي في تحقيق العدالة وكشف الحقيقة وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية. وتسعى هذه المرحلة لإعداد الأساس القانوني والأدلة اللازمة لإجراء المحاكمة العادلة في وقت لاحق.

قد نصت المادة 15/1 من قانون عصرنة العدالة رقم 15-03 على: " يمكن القاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص".

بناءً على المادة 15، يُستنتج أنه يجوز استخدام تقنية المحادثة المرئية في استجواب وسماع الأشخاص وإجراء المواجهات بواسطة قاضي التحقيق. يشير استخدام عبارة "يمكن" إلى أن

⁸³ خدوسي سعيدة، بوتاتنة حسيبة، استعنال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي . مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم القانون العام ، جامعة اقلي محند اولحاج ، البويرة ، 2022، ص 52،

هذه الطريقة قابلة للتطبيق وليست إجبارية. بينما هناك آراء تشير إلى أن هذه المسائل قد لا تكون محددة بسبب حضور الأفراد بالصوت والصورة ويعتبر حضوراً أمام المحكمة⁸⁴.
عموماً، يحق للقاضي التحقيق استخدام تقنية المحادثة المرئية في استجواب وسماع الأشخاص غير المحتجزين، سواء كانوا شهوداً أو خبراءً أو أطرافاً أخرى، عند الاقتضاء. يمكن للقاضي استخدام هذه الطريقة في مقر المحكمة الأقرب إلى الشخص، مما يسهل إجراءات المعنيين في هذه العملية⁸⁵.

بشكل عام، يُسمح لأي طرف في الدعوى أو دفاعهم بتقديم طلب لرئيس الهيئة القضائية لاستخدام تقنية المحادثة عن بُعد. ومع ذلك، يحق للهيئة القضائية المختصة في النظر في الطلب أن تراجع قرارها إذا لزم الأمر، خاصة إذا رفض المتهم الإجابة على الأسئلة أو قرر عدم الحضور.

يجوز استخدام تقنية المحادثة المرئية والصوتية عن بُعد في مرحلة التحقيق القضائي لاستجواب المتهم غير المحتجز أو سماعه أو إجراء المواجهة بينه وبين الأطراف الأخرى. يتم ذلك في مقر المحكمة الأقرب إلى مكان إقامة المتهم لتسهيل إجراءاته. يتم استقبال تصريحاته بحضور أمين الضبط، ويتحقق وكيل الجمهورية المختص إقليمياً من هويته. كما يحق لوكيل الجمهورية المختص أو قاضي التحقيق في حالات معينة استخدام التقنية المرئية عن بُعد، مثل تمديد الاحتجاز المؤقت أو القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق الذي أصدر أمر الاعتقال.

وتتيح هذه التقنية توفير سهولة ومرونة في عملية التحقيق القضائي، حيث يمكن للمتهم التواصل والمشاركة في الجلسات عن بُعد دون الحاجة إلى الحضور الشخصي في المحكمة⁸⁶.

الفرع الثاني : استعمال تقنية المحادثة المرئية في مرحلة المحاكمة

⁸⁴ قحموص نوال. تفعيل تقنية المحادثة عن بعد في ظل الازمة الصحية (جائحة كورونا). مجلد5. العدد2. جامعة الجزائر1. 2021. ص96

⁸⁵ قحموص نوال. تفعيل تقنية المحادثة عن بعد في ظل الازمة الصحية (جائحة كورونا) , مرجع سابق.ص96
⁸⁶ خدوسي سعيدة . بوتاتة حسيبة. استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي. مرجع سابق. ص52.

تتيح الفقرة الثانية من المادة 15 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة تقنية المحادثة المرئية عن بُعد تُستخدم بشكل حصري في قضايا الجرح ولا تشمل المخالفات أو الجنايات. يتم تحديد ذلك وفقاً للشروط المحددة،⁸⁷ وتشمل الموافقة المسبقة من المتهم المحبوس وموافقة النيابة العامة. هذه الشروط تحدد نطاق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد وتحدد منها استخدامها في قضايا الجنايات والمخالفات الأخرى. تتيح المادة المذكورة في القانون رقم 03-15 إمكانية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد في قضايا الجرح، بشروط واضحة ومحددة. يُسمح باستخدام هذه التقنية إذا ما وافق المتهم المحتجز والنيابة العامة على ذلك، في حالة قضية تُصنف كجرح أو تتعلق بجرح معينة.

أما فيما يتعلق بإجراءات محاكمة الأشخاص المحتجزين عن بُعد باستخدام تقنية المحادثة المرئية، فتستند إلى التجربة العملية المتبعة. يتم تحميل ملف القضية لقاضي الحكم بعد جدولته، ويتحقق القاضي من الوضعية الجزائية للمتهم من خلال تقديم طلب للوكيل العام المختص في حالة توافر مبررات كافية وحبس المتهم، يُقدم القاضي طلباً للنائب العام للمحكمة، الذي يتواصل بدوره مع النيابة العامة في المنطقة التي يوجد بها المؤسسة العقابية. استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد في إطار العدالة المتجددة، بما في ذلك محاكمة الجنايات، يخضع لشروط محددة ويتطلب موافقة المتهم والنيابة العامة. يجب أن يلتزم النطق بالحكم بوجود المتهم بشكل حضوري، وتطبق على المحاكمة الإلكترونية عن بُعد نفس قوانين المحاكمة التقليدية، وفقاً للمادة 441 (مكرر 10) من الأمر رقم 04-20 المعدل والمكمل لقانون الإجراءات الجزائية.

هذا الإطار القانوني واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد في إطار العدالة المتجددة يضمن سيراً سلساً للعدالة وتنفيذاً عادلاً للمحاكمة في حال استيفاء الشروط المناسبة. لكن بالرجوع إلى نص المادة 441 مكرر 7 من الأمر رقم 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية يمكن لجهات الحكم اللجوء على استعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها على خلاف ما كان يقتضيه القانون رقم 03-15 أي كان جوازيًا بالنسبة للمتهم:

⁸⁷ المادة 15 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة .

" وأيضاً يمكن لجهة الحكم أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء.⁸⁸

ويمكن لجهة الحكم التي تنتظر في قضايا الجرح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة.

عد دراسة أسباب الرفض، يتخذ قاضي الحكم قراراً بقبول أو رفض استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد. يجب أن يكون هذا القرار غير قابل للطعن ولا يؤثر على استمرارية المحاكمة وفقاً للإجراء المعمول به. يُعد أمين الضبط في المؤسسة العقابية محضراً يوثق سير عملية استخدام تقنية المحادثة عن بُعد في المحاكمة.

وبموجب المادة 441 (مكرر 9) من الأمر رقم 20-04 المعدل والمكمل لقانون الإجراءات الجزائية، يحق لأحد أطراف الدعوى الجزائية أو دفاعهم تقديم طلب لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد. يجب على الجهة القضائية التحقق من قبول أو رفض الطلب، بعد استطلاع آراء الأطراف الأخرى والدفاع والنيابة العامة. ومع ذلك، لا يجوز للجهة القضائية مراجعة قرارها بعد تقديم الطلب، إلا إذا ظهرت ظروف جديدة تستدعي ذلك.⁸⁹

وفي حال رفض المتهم الإجابة أو قرر التخلف عن الحضور إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال المحادثة المرئية عن بعد هذا حسب المادة 441 مكرر 10 التي تحيلنا إلى تطبيق أحكام المادة 347 من قانون الإجراءات الجزائية التي نصت على: " والذي رغم حضوره بالجلسة يرفض الإجابة أو يقرر التخلف عن الحضور".⁹⁰

⁸⁸ المادة 441 مكرر 7 من الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية

⁸⁹ خدوسي سعيدة . بوتاتة حسية. استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي .مرجع سابق.ص.55.

⁹⁰ انظر المادة 441 مكرر 10 من الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

المبحث الثاني : القواعد الإجرائية
للتقاضي الالكتروني في المواد
المدنية

المبحث الثاني: ضوابط التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والإدارية

لقد تبنت الجزائر نظام التقاضي الإلكتروني حالها كحال دول العالم، التي تتسارع لمواكبة التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة المتطورة والتي تنحصر أغلبيتها في تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة، وهذا ما يسمى بالبرنامج الطموح لعصره العدالة، وخاصة في المجال المدني والإداري، الذي عن طريقه تتم تبسيط الإجراءات القضائية وتقريب مرفق القضاء من المواطن وخاصة من الخصائص التي يحتويها من تحقيق لشفافية الإجراءات القضائية والسير الحسن لجهاز القضاء وتحقيق العدالة.⁹¹

نصت المواد من المادة 13 إلى المادة 47 من القانون 22-13 المعدل و المتمم للقانون 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، على قواعد الاختصاص الإقليمي والنوعي ، الخاصة بالجهات القضائية الإدارية، ونفس الأمر بالنسبة لوسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 من نفس القانون، وبما أن المشرع الجزائري لم يخصص حديثا عن حجية الأحكام الصادرة في إطار التقاضي الإلكتروني ، فمن البديهي أن تكتسي نفس حجية الأحكام العادية المنصوص عليها في المواد 284، 296، 298 من ذات القانون ، كون تلك الأحكام صادرة عن سلطة قضائية في إطار الفصل في نزاع قضائي وفقا للشروط والإجراءات القانونية، فيلزم القاضي بالدعوى موضوع الطلب من ناحية الأشخاص والمحل والسبب ..⁹²

ومن هذا سنتطرق في مبحثنا هذا الى تضبط نظام التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والإدارية، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث على النحو التالي رفع الدعوى الكترونيا المطلوب الاول سير الدعوى الكترونيا المطلوب الثاني.

91 محمد الامين بن قايد علي ، (التقاضي الإلكتروني بين الحتمية والضرورة) ملتقى وطني الملحقة الجامعية قصر الشلالة كلية الحقوق والعلوم السياسية حضور عن بعد 11 ماي 2023 ص 1 .
92 للقانون 08-09 المؤرخ في 25/02/2008 المعدل ب قانون 22-13 المؤرخ في 12/07/2022 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الادارية .

المطلب الاول: رفع الدعوى الكترونيا

يجب أن يمر التقاضي الالكتروني بمجموعة من الإجراءات القضائية، من إقامة الدعوى إلى إصدار الحكم، حيث انه يحتوي على مجموعة من الاجراءات في البيئة الرقمية.⁹³

الفرع الاول: شروط رفع الدعوى

الالكترونيا المواد من 13 إلى 47 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد نصت على الاختصاص الإقليمي والاختصاص النوعي وطريقة الإثبات هي نفسها المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193، ونفس الامر بالنسبة للدفاع بموجب المواد من 48 إلى 69 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. ولها نفس صلاحيات الأحكام العادية، حيث أن هذه الأحكام صادرة عن القضاء، مشيرة إلى أن تسوية المنازعات القضائية تكون الكترونيا.⁹⁴ كما عملت وزارة العدل على تفعيل آلية التقاضي الالكتروني في المواد المدنية و الادارية ، حيث ان هذا النظام لم يجسد على ارض الواقع بالصورة التي ينبغي العمل بها ، ومن هذا نجد انشاء قاعدة معلوماتية في الشبكة القطاعية لوزارة العدل لربط الاتصال بين الهيئات القضائية، تطوير الأرضية على الموقع الالكتروني للنيابة العامة لوزارة العدل وتخصيصها لتلقي الشكاوات والعرائض عن بعد حيث انها دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 28 جويلية 2020 ، وادماج التوقيع والتصديق الالكترونيين في المجال القضائي عن طريق ما يعرف بالشريحة الإلكترونية للإمضاء الالكتروني انشاء سلطة التصديق الالكتروني وكل هذا وضع تحت الحماية القانونية للأنظمة الآلية وبرمجيات التوقيع الالكتروني لتقادي الغش او التزوير فيها او احدي الجرائم الإلكترونية المعروفة او قرصنتها.⁹⁵

ونجد ان القانون 15-03 قد أدمج آلية التوقيع الالكتروني التي نصت عليها المواد 04 الى 08 من هذا القانون تحت عنوان المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والاشهاد على صحة وقانونية الوثائق الإلكترونية كما منح المشرع الحجية القانونية للتوقيع وبالتالي

93 يوسفى مباركة، حنان عكوش، مرجع سابق، ص552

94 بلخامسة حليلة. بن صويلح لميس. مرجع سابق، ص58

95 مهدي اسماء فاضل الهام، (تفعيل اليه التقاضي الالكتروني في الجزائر) مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد الخاص ، ديسمبر 2021 ص 344.

قد أمكن هذا القانون من توثيق الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع الكتروني.⁹⁶

لم يحدد المشرع الجزائري الإجراءات الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، فإجراءاته مشابهة الى الاجراءات العادية فنجد:

الصفة: المادة 13 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية الفقرة الاولى تنص على " لا يجوز لأي شخص، التقاضي ما لم تكن له صفة، وله مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون " ومعنى الصفة تحديد الشخص الذي له حق إقامة الدعوى أو رفعها بحيث إذا رفعت من غيره عدت غير مقبولة. فكل شخص يعتبر نفسه ضحية تصرف معين له الحق في رفع دعوى قضائية ولا يجوز لغيره أن يرفعها بدله، ومن أمثلة ذلك:

- دعوى إثبات النسب.
- دعوى الطلاق.
- دعوى إبطال العقد.⁹⁷

المصلحة: وقد نصت عليها نفس المادة من نفس القانون المنفعة التي يجنيها المدعي من التجائه إلى القضاء، هي إن المصلحة فالأصل أن الشخص إذا اعتدي على حقه تحققت له مصلحة في الالتجاء إلى القضاء، وهو أيضا يبتغي منفعة من هذا الالتجاء. فالمصلحة إذن هي الباعث على رفع الدعوى، وهي، من ناحية أخرى، الغاية المقصودة منه.⁹⁸

الأهلية: وقد نصت عليها المادة 65 من " ق. ا. م. إ "

96 مهدي اسماء , فاضل الهام مرجع سابق, ص 344

97 مقبولجي عبد العزيز شروط قبول الدعوى .العدد السادس مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية . جامعة البليدة 2 . ص 114.118

98, مرجع نفسه، ص114

" يثير القاضي تلقائيا انعدام الأهلية كما يجوز له ان يثير تلقائيا انعدام التفويض للممثل الشخص الطبيعي او المعنوي " وهي المادة التي فصلت في طبيعة هذا الشرط والآثار المترتبة عن عدم توفره. فنلاحظ أن المشرع الجزائري لم يشير للأهلية ضمن المادة 13 تحت الفصل ' شروط قبول الدعوى «، بل في القسم الرابع ضمن العنوان " في الدفع بالبطلان «، فهذا الشرط لا يخص شروط الدعوى القضائية فقط بل هو شرط عام يتعين أن يتوفر في الشخص الذي يباشر أية عمل قانوني.⁹⁹

الفرع الثاني: إجراءات رفع الدعوى

يقصد بالدعوى الإلكترونية ارسال عريضة الكترونيا الى موقع المحكمة الإلكترونية عبر موقعها الالكتروني الخاص، وقد نصت المادة 815 من القانون 22-13 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على "ترفع الدعوى امام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية او بالطريق الالكتروني"¹⁰⁰ حيث ان المادة 815 قد نصت على إمكانية رفع الدعوى الكترونيا عن طريق البريد الالكتروني او وسائل الانترنت الحديثة. ويشترط في ذلك نفس الشروط للدعوى القضائية العادية الصفة، المصلحة، الاهلية، ومع تسجيل طلب التقاضي ودفع الرسوم قبل إصدار حكم قضائي حاسم. للفصل في المنازعات الكترونيا.¹⁰¹

رفع الدعوى الكترونيا:

ان رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة ودفع الرسوم القضائية هو أول إجراء للتقاضي، بحيث يتم رفع الدعوى القضائية الإلكترونية في سجل إلكتروني خاص بقيد صحف دعاوى من خلال موقع الكتروني على شبكة الأنترنت، يسمح من خلاله للخصوم والمحامين بالولوج إلى أراضية " النيابة الإلكترونية " المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل "mjustice.dz".¹⁰²

99 المادة 65 من القانون 22-13 المتضمن الاجراءات المدنية و الادارية.

100 المادة 815 القانون 22-13 المؤرخ في 17/07/2022 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

101 مباركة يوسف، عكوش حنان ، مرجع سابق ص552 .

102 وزارة العدل الجزائرية . www.mjustice.dz تاريخ الاطلاع 11/06/2023 ساعة الاطلاع 23:10

يقوم المحامي بالولوج الى الارضية الرقمية المخصصة للتبادل الالكتروني للمذكرات والعرائض المتاحة عبر الانترنت، عن طريق الرابط الالكتروني www.tadjrib.mjustice.dz، باستخدام الحساب الالكتروني الخاص به (اسم المستخدم وكلمة مرور يمنحان له على مستوى الجهة القضائية بموجب وثيقة تسلم له من طرف أمين الضبط).



الشكل 01¹⁰³

يقوم المحامي بإدراج اسم المستخدم وكلمة المرور ، والتي يتعين تغييرها عند الدخول الاولي للأرضية، بعد ذلك يتلقى المحامي رسالة نصية عبر هاتفه المحمول تتضمن رمز يتم ادراجه في الخانة المدرجة في الصورة التالية ومن ثما الضغط على زر " ارسال "



الشكل رقم 02¹⁰⁴

¹⁰³ دليل لفائدة السادة المحامين ، www.tadjrib.mjustice.dz ، ص 02 . تاريخ الاطلاع 2023/05/06 .ساعة

الاطلاع 10:54 .

¹⁰⁴ مرجع نفسه

ترفع الدعوى الكترونيا امام النيابة الالكترونية بتقديم شكوى او عريضة، عن طريق الولوج إلى المنصة المخصصة لرفع الدعوى، والمتاحة عبر الأرضية الالكترونية لوزارة العدل. أرضية "النيابة الإلكترونية"، ومن ثم النقر على "تسجيل شكوى أو عريضة"، عن طريق ملء استمارة "التسجيل عن بعد"، بإيلاج البيانات الشخصية للمعني الخاصة، ثم النقر على الزر "التالي"، النقر على الزر "OK"، الذي يظهر في نافذة تأكيد المعلومات المدخلة عندئذ تظهر مباشرة، نافذة تبين إرسال رمز التأكيد، عبر هاتفه المحمول، وكذا عبر بريده الالكتروني. فور تلقيه رمز التأكيد المذكور، يصبح بإمكانه إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى، وذلك باتباعه ما يلي إدخال رمز التأكيد المرسل. النقر على الزر "التالي"، لإدخال البيانات الخاصة بالشكوى/العريضة، والمتمثلة في: اختيار الجهة القضائية الموجه إليها الشكوى/العريضة، تحديد نوع الشكوى / العريضة وإدخال مضمونها، تحميل المرفقات، أي وثائق الاثبات المدعمة للشكوى/العريضة، إن وجدت.

النقر على زر "تسجيل". ثم النقر على الزر "OK"، الذي يظهر في نافذة تأكيد المعلومات المدخلة، ليتم تحويل هذه الشكوى/العريضة، بصفة آلية إلى ممثل نيابة الجهة القضائية الموجه إليه (وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي). بعد ذلك، تظهر للمعني نافذة تؤكد تسجيل الشكوى بنجاح، بمجرد النقر على الزر "OK" في هذه النافذة، تظهر على شاشة الحاسوب، ويكون وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى او العريضة وإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، المسجلين بالوصل، قصد الاطلاع على مآل شكواه او عرضيته والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها في هذا الشأن.

وجود موانع قانونية تمنع النظر في الدعوى، حسب المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.¹⁰⁷

1. الدفع الإلكتروني:

حيث ان المحكمة تعقد جلسات تسمى بجلسات المرافعة يحضر فيها الخصوم او ممثليهم. المرافعة في الدعوى الإلكترونية.

المرافعة عن بعد وتنقسم الى قسمين:

قواعد الحضور والغياب والشهادة في المرافعة الإلكترونية.

الأصل الى القانون يلزم على المتقاضين الحضور في المحاكمة تماشياً مع مبدأ المساواة، وهذا يعتبر من الحقوق التي يتمتعون بها، في حين ان غياب أحد الخصوم سواء المدعي او المدعى عليه لا يعد مانعاً في سير الدعوى والحكم فيها، في نفس الوقت هذا لا يعني انه حق يؤدي الى أحد الخصوم التهرب او الإهمال في عرقلة سير العدالة.

لكن الامر يختلف في التقاضي الإلكتروني حيث لا يشترط فيه الحضور الشخصي للخصوم الى مكان المحكمة بل بفضل التقنيات الحديثة والمتطورة يستطيع المدعي او المدعى عليه تسجيل دعواهم وتمثيلهم في اي مكان، يعني في اي محكمة خارج نطاق سكنهم عن طريق المحادثة المرئية التي تتم بواسطة الحاسوب، ويتم التأكد من صفته قبل دخوله قاعة القاضي ويتم توثيق هذا الحضور تقنياً وايضاً يحق للمحامين تمثيل وكلائهم والدفاع عنهم من مكانهم دون الحاجة للحضور الشخصي لقاعة المحكمة، اما بالنسبة للمرافعة الإلكترونية هي ايضاً يمكنها ان تتخذ طريقتين الأولى بالحضور الشخصي والثاني بالشهادة الإلكترونية .

ولكن توجد حالة استثنائية وهي اليمين الحاسم والمتمم ففي هذه الحالة يتم هذا الاجراء بمثل المعنى حضورياً في المحكمة الا إذا اجاز القاضي اداء اليمين الكترونياً.¹⁰⁸

2. نظام الجلسة وسماع الدعوى على الخط:

عند توفر الشروط اللازمة من تقنيات و أجهزة لمباشرة المرافعة يباشر القاضي ادارة الجلسة عبر الموقع الإلكتروني وعلى الخط on line , من خلال جلوس القاضي في قاعة لمحكمة امام الجمهور اذا كانت الجلسة علنية وجلوسه في مكتبه الخاص اذا كانت الجلسة

107 لرقط فريدة , هوم علاوة , التقاضي الإلكتروني مجلة البحوث في العقود و قانون الاعمال جامعة باتنة 1 لحاج

لخضر (الجزائر) المجلد رقم 06 العدد 04 .تاريخ النشر 20/12/2021 ص 189)

108 لسن ناصر ياسمين . جبار ايمان مرجع سابق ص75 .76.

سرية وفي حالة ما اذا كانت الجلسة سرية يكون ممنوع على الجمهور الولوج الى الموقع الالكتروني للمحكمة, يكون الامر سرىا ومحميا وتكون قاعة المحكمة التي تجري فيها المرافعات او مكتب القاضي الخاص مزود بشاشات عرض مرتبطة بأجهزة الحاسوب الالي التي تجعل بالإمكان حضور المتداعين عبر الانترنت وسمع الشهود والدفاع من قبل المحامين الموكلين للقضية .¹⁰⁹

بعد توفر الشروط اللازمة وتسجيل العريضة وتقديمها يبدأ السير في الدعوى.

المطلب الثاني: سير الدعوى الالكترونية

ينشئ نظام التقاضي الإلكتروني طريقة جديدة لتقديم بيانات التقاضي والوثائق والمرفات، بالإضافة إلى تحديد مواعيد جلسات الاستماع مسبقاً لكل دعوى قضائية، حيث يتم الاستماع إلى الأطراف عن بُعد دون الحاجة إلى حضور شخصي. وتتم الاجراءات العملية القضائية، بداية من رفع الدعوى، ارسال الوثائق والبيانات والاجراءات القضائية، المتابعة من خلال الملفات القضائية، ثم المحاكمة عن بعد كإجراء نهائي وكلها الكترونية.¹¹⁰

الفرع الاول: إجراءات سير الدعوى الالكترونية

اعداد عريضة الدعوى القضائية

يتم اعداد عريضة الدعاوى القضائية على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها من قبل المدعي وكذلك المدعى عليه حيث يقوم هذا الأخير بإعداد لائحته، وإدخالها في الموقع، فبعد اعداد العريضة يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الإلكتروني مع أمين الضبط، فيقوم المحامي باستصدار وكالة بالخصوصية.

هذا بعد ادخال بياناته اللازمة المطلوبة، وكذلك يطلب منه ادخال رقمه السري الذي يتحصل عليه من نقابة المحامين في نطاق مشروع الحكومة الإلكترونية.، وبعد ذلك يقوم بتوقيعها الكترونيا، تطبيق أحكام القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة. يقوم المحامي بإرفاق عريضة الدعوى الموقعة الكترونيا ببيده الالكتروني ورقم هاتفه وتكون مراسلته الكترونيا، ثم يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية مستخدم

109 لسن ناصر ياسمين . جبار ايمان مرجع سابق ص 77 .

110 بلخامسة حليلة , بن صويلح لميس. التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري ,مرجع سابق. ص 39

الموقع فيسمح له بالدخول ويفتح له قائمة اختيار المحكمة المختصة، فبعد التحقق من البيانات وكافة الوثائق يتم تسديد رسوم الدعوى من خلال أحد وسائل الدفع الإلكتروني. ومنه وبإتمام تسجيل عريضة الدعوى ودفع الرسوم القضائية يتم اجراء التبليغات القضائية.

111

إن نظام التقاضي الإلكتروني يوفر مدخلا ومستوعبا ورباطا شبكيا بينهما، والمستوعب هو وحدات من الأجهزة الإدارية والقضائية التي تستقبل جمهور المراجعين وبرامج حاسوبية تتولى عملية التوثيق التقني لكل اجراء والرباط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل والدخول من صفحات ضمن موقع الكتروني على خط شكلي على أي خط شبكي حاسوبي مقد له أنظمة حماية معروفة ومن أشهرها (Wall,faire) والتي تمنع دخول واقتحام المخربين وقراصنة الشبكة العنكبوتية المعروفين في الوسط المعلوماتي ب (hackers) ارسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية:

لقد نصت المادة 09 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة التي نصت على كيفية تبليغ وارسال الوثائق والمحركات بالطرق الالكترونية، (... يمكن ان يتم تبليغ وارسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الالكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون...) ¹¹²، إلى جانب الطرق التقليدية المنصوص عليها في القانون 22-13 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية فقد نصت المادة 840 من نفس القانون على كيفية تبليغ كل الإجراءات المتخذة حيث نصت في فقرتها الأولى على "تبلغ كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق الى الخصوم برسالة مضمنة مع اشعار بالاستلام..." ¹¹³ والقانون 20-04 المعدل والمتمم لقانون الاجراءات الجزائية، حيث يعتمد التبليغ الإلكتروني على وسائل الكترونية كالبريد الإلكتروني نجد أنه إذا كان المدعي يعلم بعنوان البريد

الإلكتروني للمدعي عليه فيدرجه ضمن عريضة ويقوم أمين الضبط عبر موقع المحكمة الإلكتروني بإعلام المدعي عليه، فتصل إليه كبريد الكتروني حكومي مضاف

111 بلخماسة حليلة، بن صويلح لميس، مرجع سابق ص 40

112 المادة 09 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة .

¹¹³ المادة 840 من القانون 22-13 المؤرخ في 2022/07/17 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

اليها رقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة، بالإضافة إلى الرقم السري الذي يمكن من خلاله الاطلاع على دعواه عن بعد، في حين إذا كان المدعي مجهل بيانات المدعي عليه اللازمة بتبليغه يقوم أمين الضبط من خلال الربط الشبكي مع قاعدة البيانات للحصول عليها.

ويشترط في الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات ما يلي:

- سلامة الوثائق المرسلة.
- أمن وسرية التراسل.
- امكانية التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.
- حفظ المعطيات بحيث يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل اليه بصفة أكيدة.
- حسب كما يترتب على ارسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني اشعار بالاستلام يرد من المرسل اليه يبين تاريخ وساعة الاستلام، ويكون هذا الإشعار بمثابة تأشيرة وختم وتوقيع أو أي اشارة تفيد الاستلام. ترسل أمانة الضبط بعد استلامها لعريضة الدعوى ومرفقاتها وبعد تحديدها لتاريخ الجلسة الملف الى حاسوب المحكمة المختصة.¹¹⁴

المتابعة الالكترونية للملف:

وهي مجموعة من الوسائل الالكترونية الحديثة للتسيير من أجل تقديم خدمات إلكترونية لصالح المواطن أو لفائدة الموظفين أو المؤسسات تعتمد على ربط جميع المؤسسات القطاعية بشبكة اتصال داخلية (انترانت) وتسييرها عند طريق المعالجة والتخزين في وحدة مركزية، وقد جاء النص عليها من خلال الفصل الثاني من القانون 03-15، تشمل منظومة معلوماتية لوزارة العدل ومنظومة التصديق الإلكتروني¹¹⁵. ونجد بذلك أن هذه المنظومة المعلوماتية قد وفرت العديد من الخدمات الإلكترونية التي نذكر منها:

1. النظام الآلي لتسيير الملف القضائي:

¹¹⁴ بلخامسة حليلة ، لميس بن صويلح، التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري ، مرجع سابق . ص 40,41.
¹¹⁵ بلخامسة حليلة، لميس بن صويلح، مرجع سابق ص 40-41.

والغرض منه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف أعباء التنقل وذلك من خلال التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل فيها حيث يتمكن صاحبها بمجرد التسجيل من الحصول على رقم سري يدخل من خلاله إلى الموقع الإلكتروني الخاص ليرى مآل قضيته.

2. نظام صحيفة السوابق العدلية:

وهو نظام يمكن من متابعة السوابق العدلية للمواطنين والحصول على هذه الوثيقة من أي مكان عبر التراب الوطني والتي كانت تمنح فقط في محكمة مكان المولد أو المسكن ويتم الاشراف على هذا النظام انطلاقا من المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية والموصول بجميع الهيئات القضائية عبر كامل التراب الوطني ومن الممكن ان تتم استخراج وثيقة السوابق العدلية من الرابط www.mjjustice.dz.

3. نظام تسيير الأوامر بالقبض:

هو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة في الوطن وكذا الأوامر الخاصة بالتوقف عن البحث، ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوبا للعدالة أم لا، لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية ومقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز.

4. النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي:

وهو نظام يهدف إلى تكوين ملف رقمي لنزلاء المؤسسات العقابية يحمل رقم وطني موحد يتكفل بتسيير نشاط وملف النزير طيلة فترة بقاءه في المؤسسة وفي حالة العودة يستمر نفس الملف حتى وان تغيرت المؤسسة العقابية، كما يساعد في الاجراءات السريعة والفعالة في حالة العفو يشمل ملف النزير كل المعلومات المتعلقة به منذ دخوله للمؤسسة العقابية ومتابعة سلوكياته ونشاطاته المتعلقة بإعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي، ودراسته أو تكوينه داخل المؤسسة وغيرها من المعلومات الضرورية، بحيث يسمح هذا النظام بتقديم صورة واضحة ودقيقة للجمهور العقابي داخل المؤسسات وحتى خارجها للقائمين على

السياسات العقابية وإعادة الادماج من خلال احصائيات دقيقة ومعطيات مهمة يمكن تحليلها ودراستها .¹¹⁶

المحاكمة عن بعد : لقد تم الاعتماد على هذا النظام في الجزائر بموجب المادة 14 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة¹¹⁷, حيث انه تم ربط المحاكم والمجالس القضائية والمؤسسات العقابية وكل ما هو متعلق بالقضاء عبر كامل التراب الوطني بالشبكة العنكبوتية الانترنت حيث بفضل الوسائل والتقنيات الحديثة والنظام الجديد يسمح بالتحدث المرئي اي التحدث عن بعد في المجال القضائي كسماع الاطراف بينهم وسماع الشهود ايضا اثناء سير المحاكمات كما يمكن كذلك سماع المتهمين في الجرح والمخالفات والمحوسين في المؤسسات العقابية فنستنتج ان نظام المحادثة المرئية استخدم في الجزائر في المواد الجزائية فقط بينما هو غير مطبق في المواد المدنية, فقد استخدمت وزارة العدل هذا النظام لغرض ربط الاتصال بين مختلف الهيئات القضائية والعمل على ادماج تقنيه التوقيع والتصديق الالكترونيين في المجال القضائي بالاستعانة بالوسائل والتقنيات الحديثة والعمل على انشاء شبكة اتصال داخلية بين المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا وكذلك مجلس الدولة حيث ان هذا النظام يربط بينهم يستطيع من خلاله المدعي او المدعي عليه بتقديم الطعون في المقررات القضائية امام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة المعلوماتية لهذا النظام عن طريق المحامي الموكل .

الفرع الثاني: استخراج الاحكام والظعن فيها

أنشأة الجزائر عدة أجهزة وهيكل تمثلت في المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل. مركز شخصنة شريحة الامضاء الالكتروني .

النظام الآلي للتسيير الالكتروني للوثائق اعتمادا على التوقيع الالكتروني.

النظام الآلي لاستخدام آليات المحادثة المرئية عن بعد .

116 العيداني محمد رقمنا مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة ,مجلة الباحث

للدراستات الاكاديمية , المجلد 07 , العدد 01 , ص 509, 510

117 المادة 14 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة

التواصل عن طريق الرسائل القصيرة لتبليغ الحكم .

توظيف الموقع الإلكتروني للوزراء لاعتماد خدمات التوقيع وتسليم الأحكام واستخراج الصحيفة القضائية وشهادات الجنسية على الموقع www.mjjustice.dz ¹¹⁸

أصل التقاضي الإلكتروني انه لا يعمل من تلقاء نفسه، وإنما يستخدم بواسطة أجهزة متطورة، كالتقنيات الحديثة لوسائل الاتصال، حيث ان الأحكام الصادرة عن القضاء، تشير إلى أن تسوية المنازعات القضائية تكون إلكترونياً.

سحب المحامين النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية عن طريق الانترنت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل يمكن لكل محام مسجل بإحدى المنظمات الجهوية للمحامين عبر التراب الوطني، أن يسحب النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية الخاصة بموكليه، آلياً عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وذلك بعد قيامه، مرة واحدة فقط، بالخطوات الآتية:

أولاً: تقربه شخصياً من أمانة الضبط لدى أي جهة قضائية عبر التراب الوطني، مرفوق ب: بطاقته المهنية، رقم هاتفه المحمول.

ثانياً: استلامه من أمين الضبط، مستنداً ورقياً، يتضمن: اللقب والاسم الشخصي، اسم المستخدم وكلمة المرور الشخصي.

ثالثاً: تلقيه عبر هاتفه المحمول، خلال ثمان وأربعين (48) ساعة الموالية، رسالة نصية قصيرة SMS، بها اسم مستخدم وكلمة مرور آخران، جديدان وسريان.

فور تلقي المحامي اسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين، يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة سحب النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية الخاصة بموكليه، عن طريق الانترنت، عبر موقع الإلكتروني «[https portail.mjjustice.dz](https://portail.mjjustice.dz)». وذلك بإتباعه الآتي:

¹¹⁸ جديد القوانين الجزائية الموضوع الثالث التوقيع الإلكتروني و المحاكمة عن بعد في ظل القانون 04-15
<http://pocketlaws.blogspot.com> تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع 03:30

الدخول إلى موقع ال " واب * حيث توجد نافذة مطلوب فيها إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور المرسلين عبر SMS النقر على زر ال [دخول] لفتح نافذة ثانية، مطلوب فيها: إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، المسجلين بالمستند الورقي المسلم من أمين الضبط. النقر على زر ال [الدخول] لفتح صفحة باستمارة، مطلوب فيها: تحديد الجهة القضائية . الغرفة / القسم . نوع الوثيقة . طبيعة الة النقر على زرّ [التحميل]: TR T لتبدو مباشرة على شاشة الحاسوب الوثيقة القضائية المطلوبة، في شكل " PDF " موقعة إلكترونيا وعليها . كود أبار - Code à barres - قابلة للطباعة والسحب.¹¹⁹

فقد فعلت هذه التقنية في المجال الاداري، حيث حدث في 08/05/2023 وفي المحكمة الادارية لولاية تيبازة، ان المحامي بن ربيعة علي قام باستخراج ولأول مرة احكام قضائية عبر الشباك الالكتروني علما ان المحكمة المصدرة لهذا الحكم هي المحكمة الادارية لولاية تمنراست، بواسطة تبليغ الموظف المختص برقم الحكم واشهار بطاقة التعريف الوطنية، فبدون عناء التنقل تمت العملية الالكترونية بنجاح.¹²⁰

الطعون المقدمة الكترونيا:

يقوم المحامي بإدراج اسم المستخدم وكلمة المرور، والتي يتعين تغييرها عند الدخول الأولي للأرضية. بعد ذلك يتلقى المحامي رسالة نصية عبر هاتفه المحمول تتضمن رمز يتم ادراجه بالخانة المبينة ادناه مع الضغط على زر " إرسال " .
كما هو موضح في الشكل رقم 04:

119 الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين <http://www.unoa.dz> تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع 04.15

120 تقرير باستخراج احكام قضائية, صادر عن المحكمة الادارية لولاية تيبازة, <https://lapatrienews.dz/ar> اطلع عليه بتاريخ 12/06/2023 الساعة 16:00.



الشكل رقم 04.121

قائمة الطعون التي تظهر لمقدم الطعن المحامي الطاعن بعد ولوج محامي الطاعن (مستأنف، معارض، مقدم التماس اعادة النظر، مقدم اعتراض الغير خارج عن الخصومة، مرجع بعد الخبرة، ...) الى حسابه الالكتروني، تظهر له الواجهة الرئيسية التي تحتوي على:

1. تسجيل الطعن.

2. قائمة الطعون.

3. الطعون في انتظار الدفع على مستوى المجلس.¹²²

اما بخصوص تسجيل الطعن: عند النقر على خانة " تسجيل الطعن"، تظهر واجهة تضم ثلاث واجهات فرعية والمتمثلة في:

1. معلومات العريضة.

2. مرفقات العريضة.

3. الدفع الالكتروني.

121 اجراءات المحامي الطاعن tajrib.mjustice.dz ، مرجع سابق ، ص 3 . تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع 03.45 .

122 زيدان محمد، التقاضي الالكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا نموذجا " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 58 العدد 02، السنة 2021، ص 298

كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل رقم 05.123

ولد نصت المادة 931 من القانون 22-13 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية على اختتام التحقيق ب " يختم التحقيق بانتهاء الجلسة مالم يقرر قاضي الاستعجال تأجيل اختتامه ال تاريخ لاحق . ويخطر به الخصوم بكل الوسائل وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز ان توجه الوثائق الإضافية المقدمة بعد الجلسة وقبل اختتام التحقيق مباشرة الى الخصوم الاخرين بكل الوسائل القانونية بما في ذلك الطريقة الالكترونية ".¹²⁴

¹²³ اجراءات المحامي الطاعن tajrib.mjjustice.dz ، مرجع سابق ، ص 3 . تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع . 03.45

¹²⁴ القانون 09-08 المؤرخ في 2008/02/25 المعدل ب المادة 931 من القانون 22-13 المؤرخ في 2022/07/17 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

ملخص الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان روابط التقاضي الالكتروني في التشريع الجزائري الى الخلاصة الأتية ان المشرع الجزائري في الجانب المدني لم يحدد الاجراءات الخاصة بالتقاضي الالكتروني لرفع دعوى الكترونية لذلك فان اجراءاته مشابهه لإجراءات التقاضي العادي فمن شروطه توفر الصفة و المصلحة والأهلية كما انه تم دمج اليه التوقيع الالكتروني حيث نص عليها قانون 05 13 في المواد 04 و 08 مع منح الحجية القانونية للتوقيع اعتماد بوابه الكترونية خاصة بوزارة العدل والنيابة العامة باسم mjustice.dz تسمح للخصوم برفع الدعوى من خلالها بتقديم شكوى او عريضة , كما ان التقاضي الالكتروني لا يشترط حضور الشخصي للخصوم الى مكان المحكمة الا في حالة واحدة وهي استثنائية وهي اليمين الحاسم والمتمم حيث ان هذه الحالة تجب حضور المعني الا اذا اجاز القاضي اداء اليمين الكترونيا، اما بالنسبة للمحادثة المرئية فان حالات تطبيقها منصوص عليها في المادة 441 مكرر وتتمثل فيه بعض المسافة وحسن سعر العدالة والحفاظ على الامن والصحة العمومية وخير دليل مرحلة وباء كورونا، كما ان اللجوء اليها يكون بطلب من احد الخصوم وبطلب من النيابة العامة او من طرف جهات الحكم من تلقاء نفسها ، بناء على المادة 15 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة نستنتج انه يجوز استخدام تقنيه المحادثة المرئية في استجواب وسماع الاشخاص واجراء المواجهات بواسطة قاضي التحقيق ، السماح لأي طرفين في الدعوى او دفاعهم بتقديم طلب لرئيس الهيئة القضائية لاستخدامها كما ان هذه التقنية محصورة في قضايا الجرح فقط.

الخاتمة

توضح الدراسة أهمية التقاضي الإلكتروني في إنشاء محاكم إلكترونية ذات تقنية عالية، تعمل المحاكم الإلكترونية على تسهيل إجراءات الدعوى القضائية من خلال تنفيذ المعاملات القضائية بشكل إلكتروني عبر شبكة الإنترنت تهدف هذه العملية إلى تحسين العدالة وتوفير الجهد والوقت في إجراءات التحكيم، ومن أجل نجاح تطبيق التقاضي الإلكتروني وإنشاء المحاكم الإلكترونية يجب أن يكون هناك اهتمام بالعنصر البشري ودمجه في هذا المجال، فبدون العنصر البشري، لن تتمكن المحكمة الإلكترونية من تحقيق أهدافها.

على الرغم من تأخر الجزائر في هذا المجال، إلا أنها تعمل جاهدة لتفعيل نظام التقاضي الإلكتروني وتتضح هذه الجهود من خلال الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تنظم مسألة التقاضي الإلكتروني و التي تعد أول قانون دولي ينظم مسألة التقاضي الإلكتروني، حيث نجدها تطرقت لفكرة Vidéo conférence من خلال البند الثامن عشر من المادة 18 وكذلك فعلت الجزائر من خلال القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك مشروع وعليه فالمشرع الجزائري أحدث نقلة نوعية من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الإلكتروني في منظومته القانونية، ونحن نأمل أن يمتد تطبيقه عبر كافة المحاكم الموجودة بالقطر الجزائري وبجميع أقسامه سواء المدنية أو الجزائية.

من الضروري التركيز على حماية المعلومات والمعاملات القضائية في المحاكم الإلكترونية من الاختراقات، ويجب وضع ضوابط حماية معلوماتية وجزائية فعالة للمواقع القضائية الإلكترونية، مع فرض عقوبات صارمة على أي شخص يخترق أو يتدخل أو يهاجم النظام المعلوماتي، بالفعل أصبحت آلية التقاضي الإلكتروني ضرورة حيوية في نظام العدالة الحديث، يتضح أنه يجب أن نتبنى فكرة التسجيل الإلكتروني للدعاوى وتسديد الرسوم القضائية عبر وسائل الدفع الإلكتروني، و انعقاد الجلسات القضائية عبر الإنترنت، وحتى النطق بالأحكام بشكل إلكتروني من جهة أخرى، يتيح لأي شخص راغب في تقديم شكوى لدى النيابة العامة تقديمها بسهولة عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك. ومن خلال دراستنا، يتبين أن التقاضي الإلكتروني وإنشاء المحاكم الإلكترونية يحل العديد من

المشاكل حيث يمكن للمحامين رفع العديد من الدعاوى أمام المحاكم المختلفة دون الحاجة لمغادرة مكاتبهم، وبالتالي تساعد التكنولوجيا الحديثة في توفير الوقت وزيادة سرعة الأداء ودقة العمل.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. التقاضي الإلكتروني هو مصطلح حديث النشأة ينبع من التكنولوجيا الحديثة وتطورها في جميع المجالات، بما في ذلك المجال القضائي.
2. انتشار استخدام الحواسيب وشبكة الإنترنت ساهم في تسهيل العمل الإلكتروني في مختلف المجالات، بما فيها المجال القانوني. وقد حاولت الجزائر وبعض الدول الأخرى مواكبة هذا التقدم التكنولوجي في المجال القضائي.
3. يقدم العمل بنظام التقاضي الإلكتروني العديد من المزايا للمتقاضين والقضاة والمحامين، حيث يوفر الوقت والجهد للأطراف المتنازعة. ولا يحتاج الأشخاص إلى الانتقال إلى المحكمة، بل يمكنهم تقديم الوثائق والأدلة الثبوتية عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة عن طريق البريد الإلكتروني.
4. يساعد نظام التقاضي الإلكتروني المحامين على إنجاز أعمالهم بشكل أكثر كفاءة في وقت واحد، كما يتيح للقاضي ممارسة عمله في أي وقت ومن أي مكان من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة.
5. تساهم تطبيقات نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر في تبسيط الإجراءات وتسريع فصل القضايا، مما يعود بالفائدة على القضاة والمحامين.
6. يجب توفير المتطلبات الضرورية لإنشاء المحاكم الإلكترونية، بما في ذلك الأجهزة الحاسوبية والشبكات العنكبوتية العالمية والبرامج اللازمة والسجلات الإلكترونية والموقع الإلكتروني للمحكمة، بالإضافة إلى الكوادر البشرية اللازمة مثل القضاة والفنيين والتقنيين والإداريين والمحامين.
7. يتطلب العمل القضائي الإلكتروني وجود أطر قانونية تضمن تسهيل العمل في المحكمة الإلكترونية وتوفير الحماية الجنائية التقنية لها.
8. على الرغم من وجود بعض النقائص في التشريع الجزائري المتعلق بمكافحة جرائم الساس باستخدام أنظمة المعالجة الآلية للبيانات، إلا أنه يُعتبر من بين أكثر القوانين التي تحمي المنظومة المعلوماتية من خلال تجريم أي هجمات تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للبيانات التوصيات:

• بناء على الإحباط الموجود في التشريع الجزائري بشأن التقاضي عن بعد، حيث لم يتم تضمينها بشكل صريح في قوانين العدالة الحالية، فإنه من الضروري إجراء إصلاحات لتعزيز

التشريعات وتوحيدها في هذا الصدد. ينبغي أن يتم تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية لتضمين فصل خاص بالتقاضي عن بعد، كونه يشكل الأساس للعمل القضائي في الجزائر.

• علاوة على ذلك، يجب تطوير وتحسين البنية التحتية اللازمة لدعم التقاضي عن بعد، مثل ربط مواقع الهيئات القضائية في جميع أنحاء البلاد سواء القضاء العادي أو الإداري أو المحكمة التجارية أو المحاكم العليا وغيرها مع وزارة العدل، لتسهيل الوصول إلى هذه التقنية للمحامين والمتدخلين الآخرين في العمل القضائي والمواطنين

• علاوة على ذلك، يجب اعداد دورات تكوينية للجهات العاملة في محل التحقيق كرجال الشرطة القضائية وقاضي التحقيق والخبير والمحامين الخ... على كيفية استخدام أجهزة المعلومات والحاسب الالي وكل الأجهزة المتصلة بها وكذا الات الطباعة الخاصة بها مع الإحاطة بكيفية استخدامها.

من الممكن تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعليمهم كيفية التعامل مع القضايا عبر الإنترنت واستخدام الأدوات الرقمية المتاحة للتقاضي عن بعد.

يجب أيضا وضع قوانين وضوابط صارمة لحماية البيانات والخصوصية خلال عمليات التقاضي عن بعد. يجب ضمان سرية المعلومات وحمايتها من الاختراقات الإلكترونية وضمان عدم استخدام البيانات الشخصية للأفراد بطرق غير قانونية.

توحيد التشريعات وإضافة فصل مستقل يتناول التقاضي عن بعد في قانون الإجراءات المدنية والإدارية سيساهم في تعزيز التطور التكنولوجي في نظام العدالة الجزائري. سيعمل ذلك على تسهيل الوصول إلى العدالة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في النظام القضائي.

وفي الأخير نختم موضوع بحثنا بهذه الآية من القرآن الكريم، لقوله تعالى بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

" ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا ..."



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع:

اولا- القرآن الكريم:

1. الآية 117 من سورة البقرة .

2. الآية 23 من سورة الإسراء .

ثانيا - الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

1. الفقرة 18 من المادة 18 من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. المؤرخة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة 55 المؤرخ في 15 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 2000.

2. تقرير مؤتمر الامم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المنعقد في الدوحة عاصمة قطر الفترة 12-19 افريل 2015. الدورة 71. البند 106 من جدول الأعمال.

3. الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. اتفاقية دولية. مصادق عليها من قبل الجمهورية الجزائرية. السيد دحو ولد قابلية (وزارة الداخلية). السيد الطيب بلعيز (وزارة الخارجية). جامعة الدول العربية الامانة العامة. الجريدة الرسمية العدد 47. في 20/11/2014.

1.ثالثا- المراسيم الرئاسية :

1. المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل 05 فيفري 2002 الممضي عن وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 30 اكتوبر 2002, عدد 71 ص,11.

2. مرسوم رئاسي رقم 14-1251 ممضي في 08 سبتمبر 2014 وزارة الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية عدد 56 مؤرخة في 25 سبتمبر 2014، الصفحة 4, المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

النصوص القانونية :

3. القانون 09-04 المؤرخ في 5 غشت 2009 ,يتضمن القواعد الخاصة الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها , ج ر , عدد 47 , صادر 16 غشت 2009م

4. القانون 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هجري الموافق 01 فيفري 2015 م المتعلق بعصرنة العدالة، المادة 01 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 صفحة 4.

5. القانون 18-05 المؤرخ في 10/05/2018 لمتعلق بالتجارة الالكترونية ، ج ر ، عدد 28 سنة 2018 ، ص4.

6. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 هـ الموافق ل 10 ماي 2018م يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج ر 27، 2018 .

7. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1996 المعدل ب القانون 20-04 المؤرخ في الإثنين 12 محرم عام 1442 هـ الموافق ل 31 أوت 2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ج ر . العدد 51. السنة السابعة والخمسون.

8. القانون 08-09 المؤرخ 25 فيفري 2008 المعدل ب القانون 22-13 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 12 جويلية 2022 والمتضمن (ق.إ.م.إ). ج ر / العدد 48. د/س.

9. قانون رقم 22-12 ممضي في 27 يونيو 2022 وزارة العدل الجريدة الرسمية عدد 44 مؤرخة في 27 يونيو 2022، الصفحة 7، يحدد طرق انتخاب اعضاء المجلس الاعلى للقضاء.

خامسا - الكتب:

1. جيارار كورنو معجم المصطلحات القانونية. ترجمة منصور القاضي د. ط

2. حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، د.أ، دار الثقافة للنشر والتوزيع

3. خالد حسن أحمد لطفي ، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 30 شارع الاسكندرية مصر، 2020.

4. خالد ممدوح ابراهيم التقاضي الالكتروني الدعوى الإلكترونية واجراءاتها امام المحاكم (د.أ) الطبعة الاولى دار النشر دار الفكر الجامعي، 30 شارع سوتير_ الاسكندرية مصر. سنة النشر 2008.

5. خالد موسى توني. الحماية الجنائية الإجرائية للشهود. دراسة قارنه. ط1. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر 2010.

6. محمد اكفى، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمألوف، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، الامارات المتحدة، 2007.

سادسا - الاطروحات والمذكرات:

أ. الأطروحات:

1. زعزوعة نجاه، التقاضي الالكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة اطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون قضائي. جامعه تلمسان ابي بكر بلقايد كليه الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2021-2022.
2. عبد الوهاب بن محمد بن إبراهيم الذيل، التحقيق الالكتروني في الدعوى الجزائية دراسة تأصيلية، أطروحة دكتوراه قانون كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية 2018.

ب. المذكرات:

1. بن ناصر هشام، عمي محمد امين المحاكمة المرئية عن بعد في ظل القانون 04 20 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قسم الحقوق كليه الحقوق والعلوم السياسية ام البواقي.
2. بوشفرة يسرى حداد مروة، النظام القانوني للتقاضي عن بعد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر قانون خاص كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.
3. حليلة بلخامسة، لميس بن صويلح، التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري، مذكرة تخرج ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة تخصص قانون اعمال , 2021/2022.
4. خدوسي سعيدة. بوتاة حسيبة. استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق. تخصص قانون الجنائي والعلوم الجنائية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة اكلي محمد اولحاج. بويرة. 2022.
5. عمر بن إبراهيم بن حماد العمر. اجراءات الشهادة في مرحلتي الاستدلال والتحقيق الابتدائي في ضوء نظام الإجراءات السعودي. مذكرة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007.
6. خشاب بدره حاجي عبد الحليم , التقاضي الالكتروني مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة البشير الابراهيمي , برج بوعريريج , 2022.

7. بخت فاطمة الزهراء. إجراءات التحقيق في الجريمة الإلكترونية. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة .2014.
8. لسن ناصر ياسمين، جبار ايمان، التقاضي الإلكتروني واشكاله تطبيقه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبه الحقوق تخصص قانون خاص كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 02 محمد بن احمد، 2021/2022
9. معافه ايمن، المحاكمة عن بعد في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون اعلام الى وانترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022

سابعا- المقالات:

1. رشا علي الدين احمد المحاكم الإلكترونية الى أين " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق. جامعة المنصورة. المجلد 11. العدد 78. ديسمبر 2021.
2. جودة أشرف محمد محمود المحاكم الإلكترونية في ظل الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الازهر العدد 35، الجزء 3، 2020.
- بلحاج بلخير، حجية توقيع الإلكتروني في الاثبات مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، كلية الحقوق، المركز الجامعي صالحى احمد النعام، 2017.
3. العيداني محمد رقمته مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01
4. بديار ماهر، كيلاني نذيرة عوائق النظام الإلكتروني مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سوق هراس، تاريخ النشر 01/12/2021
5. براهيمى سفيان. مكانة آلية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة. المجلة الأكاديمية للبحث العلمي. المجلد 12. العدد 1. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية .2021.
6. بوساحية امير. اثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على مبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الامر رقم 20-04. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية. جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس. العدد 7. جوان 2022.

7. بو عبد الله نوال التقاضي الإلكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزائر جامعة الجلفة تاريخ النشر 12/202122.
8. بوهناتن ياسين. تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائرية. مجلة طنبه للدراسات العلمية الأكاديمية. المجلد 4. العدد 3. 2021.
9. ترجمان نسيم، آليه التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس بالمدينة الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، 15/06/2019.
10. حمودي فريدة، خصوصية العقد الإلكتروني، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 57 العدد 4، كليه الحقوق جامعة الجزائر..
11. زيدان محمد، التقاضي الإلكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا نموذجا " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 العدد 02، السنة 2021، ص
12. صفاء اوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012.
13. عبد القادر محفوظ، سوقي حورية، انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، دار المنظومة، المجلد/ العدد 3ع، جافني 2015.
14. عينوش عائشة، مقومات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعه اكلي محند والحاج البويرة، العدد خاص، 2021، ص 215.
15. فصيح عبد القادر، التوقيع الإلكتروني ودوره في الاثبات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة مزيان عاشور، الجلفة، العدد 3.
16. قحموص نوال. تفعيل تقنية المحادثة عن بعد في ضل الازمة الصحية (جائحة كورونا). مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. مجلد 5. العدد 2. جامعة الجزائر 1. 2021.

17. مقفولجي عبد العزيز شروط قبول الدعوى. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. جامعة البليدة 2. عدد 06

18. مباركة يوسف، عكوش حنان. التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثليجي الأغواط. المجلد 15 العدد 01 , 2022

19. محفوظ محمد عبد القادر (التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة). كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 02، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12 العدد 2021-03

20. مهدي اسماء فاضل الهام، تفعيل اليه التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر 2021.

21. لرقط فريدة، هوام علاوة، التقاضي الإلكتروني مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال جامعة باتنة 1 لحاج لخضر (الجزائر) المجلد رقم 06 العدد 04, 2021.

22. نعيمي عبد المنعم. الإدارة الإلكترونية لإجراءات التقاضي في زمن كورونا.. المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري الجامعة الخليجية المجلد 4 العدد 1 جانفي 2022.

ثامنا - الملتقيات العلمية:

1. أشرف جودة. محمد محمود. المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر. مجله الشريعة والقانون كليه الشريعة والقانون. برمنهور جامعه الازهر العدد 35 الجزء 03 2020.

2. محمد الامين بن قايد علي، (التقاضي الإلكتروني بين الحتمية والضرورة) ملتقى وطني الملحقه الجامعيه قصر الشلالة كليه الحقوق والعلوم السياسية حضور عن بعد 11 ماي 2023.

تاسعا - المراجع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني البراق القاموس انجليزي عربي تاريخ التصفح 24 / 05 / 2023. ساعة التصفح 10:00 صباحا. الموقع الإلكتروني <https://www.alburaq.net/about.asp>

2. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة القانون الإتحادي رقم 05 لسنة 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. تاريخ الاطلاع 2023/05/25، ساعة الاطلاع 00:00 منتصف الليل. الرابط الإلكتروني <https://u.ae/#/>

3. علياء النجار. التقاضي الإلكتروني، مقال منشور عبر الانترنت، تاريخ الاطلاع 2023/05/27، ساعة الاطلاع 02.52 Am، الربط الإلكتروني pont=4

<http://damascusbar.org/AlMuntada/showpost.php?=23943&postcou>

4. ابراهيم بوغالي رئيس (م.ش.و). (للتصويت على اربعة مشاريع قوانين بالأغلبية) جلسة عامة في المجلس الشعبي الوطني، يوم 29 مارس 2022 تاريخ التصفح 2023/05/29 على الساعة

00,50 الرابط الالكتروني [/https://www.apn.dz](https://www.apn.dz)

5. أيمن بن عبد الرحمن الوزير الأول. (بيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب المجلس الشعب الوطني) جلسة عامة في (م.ش.و) يوم 2022/10/03. [/https://www.apn.dz](https://www.apn.dz) تاريخ الاطلاع 2023/05/29 ساعة الاطلاع 01:00

6. محاكمة مرثية صادرة من محكمة القليعة، ولاية تيبازة، منعقدة بتاريخ 07/10/2015 <https://www.echoroukonline.com>, اطلع عليها بتاريخ 04/06/2023 الساعة 11:45

7. وزارة العدل الجزائرية. www.mjjustice.dz

8. جديد القوانين الجزائرية الموضوع الثالث التوقيع الالكتروني والمحاكمة عن بعد في ظل القانون 04-15 [/http://pocketlaws.blogspot.com](http://pocketlaws.blogspot.com) تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع 03:30.

9. الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين [/http://www.unoa.dz](http://www.unoa.dz) تاريخ الاطلاع 2023/06/15 ساعة الاطلاع 04.15.

| | |
|----|---|
| 3 | الشكر والعرفان |
| 4 | الاهداء |
| 5 | الاهداء |
| 6 | الفصل الأول: الإطار القانوني للتقاضي الإلكتروني |
| 9 | المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني |
| 9 | المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني |
| 10 | الفرع الأول: المقصود التقاضي الإلكتروني |
| | الفرع الثاني: نشأة التقاضي الإلكتروني |
| 17 | المطلب الثاني: التكريس القانوني للتقاضي الإلكتروني |
| 18 | الفرع الأول: الاتفاقيات و المعاهدات الدولية |
| 19 | الفرع الثاني: التشريع الداخلي |
| 24 | المبحث الثاني: متطلبات التقاضي الإلكتروني والمعوقات التي تعرقل تطبيقه |
| 25 | المطلب الأول: متطلبات التقاضي الإلكتروني |
| 25 | الفرع الأول: المتطلبات البشرية |
| 26 | الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والمادية للتقاضي الإلكتروني |
| 31 | المطلب الثاني: معوقات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر |
| 31 | الفرع الأول: المعوقات القانونية لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني |
| 33 | الفرع الثاني: المعوقات التقنية لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني |
| 35 | الفرع الثالث: المعوقات المتعلقة بالموارد البشري لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني |
| 38 | ملخص الفصل الأول: |
| 40 | الفصل الثاني: القواعد الإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية و الإدارية |
| 42 | المبحث الأول: ضوابط التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية |
| 42 | المطلب الأول: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتسيير إجراءات الفصل في الدعوى الجزائية |
| 43 | الفرع الأول: أنواع تقنية المحادثة المرئية عن بعد |

| | |
|----------|--|
| 58..... | الفرع الثاني: شروط تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المواد الجزائية |
| 49..... | المطلب الثاني:المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتي التحقيق والمحاكمة |
| 63.. | الفرع الأول: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد امام القضاء في مرحلة التحقيق القضائي .. |
| 67..... | الفرع الثاني: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة..... |
| 52..... | المبحث الثاني: القواعد الإجرائية في المواد المدنية والإدارية |
| 56..... | المطلب الأول: رفع الدعوى الكترونيا |
| 43..... | الفرع الأول: شروط رفع الدعوى الكترونيا..... |
| 468..... | الفرع الثاني: إجراءات رفع الدعوى الكترونيا. |
| 49..... | المطلب الثاني: سير الدعوى الكترونيا |
| 63..... | الفرع الأول: إجراءات سير الدعوى إلكترونيا. |
| 67..... | الفرع الثاني : استخراج الأحكام والظعن فيها..... |
| 72..... | ملخص الفصل الثاني:..... |
| 74..... | خاتمة..... |
| 79 | قائمة المصادر المراجع: |
| 85..... | الفهرس |